التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين

محمد محمود الامام

مستشار اقتصادي ووزير
تخطيط سابق ـ مصر.

مقدمة

ينطوي الحديث عن التكامل الاقتصادي الاقليمي بين مجموعة من دول العالم الثالث على عدد من العناصر يكاد يشمل أبعاد الحياة الإنسانية كافة:

١ ـ فهو ينشأ في ظل توجهات **سياسية** معينة، باعتباره يتطلب قدراً من التوافق بين أطرافه يسهل الاتفاق على قرارات تصدرها السلطات السياسية في الدول المعنية. ولذلك فإنه كثيراً ما يتردد القول عند مناقشة أسباب فشل تجربة تكاملية ما، ان من أهم المسببات «غياب الارادة السياسية». ويركز في هذا الجانب أيضاً على مدى التقارب أو التباعد بين الأنظمة السياسية للدول الأعضاء في التكامل القائم أو المنشود.

٢ ـ وهو يصاغ وفق مفهوم **اقتصادي نظري**، يناقش الوضع في غيبة التكامل ويبين العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي لكل اقتصاد يعمل منفرداً وكيف يمكن تنقيتها من الشوائب التي قد تؤثر سلباً في ذلك الأداء، ويفسر الكيفية التي يساهم فيها التكامل في رفع معدلاته.

٣ ـ ولما كان الهاجس الأول للدول النامية هو **التنمية**، فإن التكامل ينظر إليه عادة على أنه سبيل يعزز الجهود الانمائية لتلك الدول، ولا سيما في تطلعها إلى الخروج من اسار القطاعات الأولية التي فرضها التخصص وفق النظام السائد لتقسيم العمل الدولي عليها، والدخول في قطاعات أكثر تطوراً بدءاً بالصناعة الحديثة.

٤ ـ ويترتب على ذلك أيضاً مراجعة الأسس التي يقوم عليها النظام الاقتصادي العالمي وإعادة النظر في **هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية** التي ثبت أنها لا تنفصل عن العلاقات السياسية الدولية. ولذلك نجد أن التوجه إلى كل من التنمية والتكامل جاء في إطار تصاعد الكفاح من أجل تحقيق ثم صيانة الاستقلال الوطني. فالاستقلال الحقيقي كل لا يتجزأ، يتجاوز حدود البعد

السياسي ليمتد إلى أبعاد أخرى، في مقدمتها الاقتصاد. وإذا كان الاستعمار قد اقترن بارتباط اقتصادات المستعمرات بالدوَل التي كانت تستعمرها، فإن فك هذا الارتباط يتطلب جهداً خاصاً، والا بقي قائماً بقوة الدفع الذاتي مفرغاً الاستقلال السياسي من مضمونه. هذا الجهد يفرض إعادة تشكيل هيكل التبادل باتجاه الدول التي يمكن أن يتم التعامل معها على نحو أكثر تكافؤاً، وهي بالضرورة دول نامية أخرى.

٥ ـ في هذا الإطار يأخذ التبادل الخارجي مكانة متقدمة في اعادة صياغة شبكة العلاقات الخارجية. وتفرض قواعد التكافؤ المقترنة بمتطلبات **الكفاءة الاقتصادية** اعتبارات ثلاثة:

ـ الاعتبار الأول هو **التقارب في مستويات النمو**، وإلا أحدث التكامل آثاراً عكسية، إذ يولد فرصاً للاستقطاب باتجاه الاقتصادات الأقوى في التجمع التكاملي على نحو ما يحدث في الدولة الواحدة دون تدخل من الحكومة المركزية لمصلحة المناطق الأقل تطوراً.

ـ الاعتبار الثاني هو توافر **عوامل اقتصادية تقلل من كلفة التحول** الذي لا بد من أن يحدث في نمط التبادل، بخاصة في الأنشطة المستجدة التي يتم النمو من خلالها. من هذه العوامل انخفاض تكاليف النقل ـ مع ملاحظة أن النقل لمسافات طويلة يخضع لسيطرة الدول المتقدمة تمتص بواسطته الجانب الأكبر من أرباح التبادل ـ وتشابه الأذواق ضماناً لتيسير حركة المنتوجات وعوامل الانتاج، ووجود قدر مناسب من التنوع في الهياكل الاقتصادية **يهيىء** فرصاً معقولة للحركة فيما بينها على نحو يجعلها فعلاً **يكمل بعضها بعضاً**.

ـ الاعتبار الثالث هو اعتبار عملي يلحظ ما يترتب على عملية التكامل من تحول التكتل التكاملي إلى كيان اقتصادي متقارب يمكن أن يؤول في النهاية إلى كيان موحد، الأمر الذي يقتضي وجود أرضية كافية من التفاعل الاجتماعي والتقارب الثقافي ـ تعززه **وحدة** اللغة إن وجدت ـ بل التجاور في الموقع الجغرافي، تيسيراً لما تتطلبه الجوانب التنظيمية والادارية من **سهولة في الاتصال والانتقال** وسرعة في تبادل المعلومات ومناقشة المشاكل واتخاذ القرارات.

في هذا الاطار فإن التجمع التكاملي يأخذ شكل **اقليم جغرافي معين**. ومع ذلك فإن تحديد الاقليم وتعيين مواصفاته هما من الأمور التي يجب أن تقرر بتفاهم بين أعضائه. ومن الواضح أن أهم ما يحدد هذا التفاهم هو وجود **آمال وطموحات مشتركة** بين الدول الأعضاء.

ـ وأخيراً فإن النمط الذي تأخذه التكاملات الاقليمية عملياً يتوقف إلى حد كبير على **الممارسات الفعلية** التي تتأثر بحركة المتغيرات الدولية والاقليمية، والتي تتعرض لإعادة تقويم مستمرة في ضوء التجربة والانجازات، وفي ضوء تطور الفكر الذي يتأثر بدوره بثمار التجربة الخاصة والدروس المستفادة من التجارب المماثلة.

من كل ما تقدم نجد أن اجراء مقابلة بين الموقف العربي من التكامل الاقتصادي في عقدين، أولهما حقبة الخمسينات وثانيهما حقبة الثمانينات، يمكن اعتباره جزءاً من عملية التقويم المستمرة التي هي الزم ما يكون لهذا الجانب من النشاط الانساني. كذلك فإن التقويم يجب أن يتم في ضوء كل من الاعتبارات السياسية المحيطة بالتجربة والعوامل الاقتصادية المحددة لها بجانبيها النظري والعملي. على أنه قبل عرض التجربة العربية، تجدر الإشارة إلى أن معظم التجارب التكاملية في العالم الثالث تعرضت للنقد، كما أن بعضها أخلى سبيله إلى صيغ بديلة بعد أن أدت التصورات الأولية إلى قدر غير قليل من الاحباط، الأمر الذي أدى إلى مراجعات عديدة لأسس التكامل بين

دول العالم الثالث، سواء من حيث الأسس النظرية التي بنيت عليها أم من حيث الطموحات التي عقدت عليها. وتتصل هذه التقويمات بما يجري من تقويمات لإنجازات التنمية، التي جاءت بوجه عام مخيبة للآمال. وبالتالي فإن أحد الاعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان، إلى جانب مسيرة التكامل بحد ذاتها، ما أمكن تحقيقه من تنمية ما بين الحقبتين المذكورتين.

أولاً: عقد الخمسينات

من المعلوم أن نهاية الحرب العالمية الثانية شهدت مولد جامعة الدول العربية، بين الأقطار العربية التي كانت قد حصلت على استقلالها ـ ولو على نحو غير كامل تماماً ـ في ذلك الحين، وكان عددها سبعة، وتقع جميعها في المشرق العربي. وقد دعت اعتبارات سياسية، في مقدمتها حساسية الموقف في منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط (بلاد الشام) بخاصة بعد الحرب الأولى في فلسطين، إلى بدء حوار واسع حول ما سمّي «الضمان الجماعي» محوره سوريا. وانتهى الأمر إلى عقد «معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي». وهكذا وضعت أسس التعاون الاقتصادي (ومن بينها إنشاء مجلس اقتصادي بحكم نص المادة الثامنة من تلك المعاهدة) في إطار من **متطلبات الأمن القومي العربي** وفي هذا الصدد يلاحظ أن هناك موقفين من هذه القضية:

ـ الموقف الأول هو الموقف العراقي الذي كان يسعى إلى عدم الجمع بين الجانبين في اتفاقية واحدة هدفها الأساسي هو الأمن، وذلك تحسباً من أن يأتي الجانب الاقتصادي هزيلاً بحكم أنه هدف ثانوي بالنسبة إلى المعاهدة المذكورة، والأفضل أن يفرد له اتفاق خاص تنفيذاً لما أتى من نصوص بشأنه في ميثاق الجامعة.

ـ الموقف الثاني هو الموقف اللبناني الذي ظل ثابتاً من حيث الاقتداء بما يحدث في المجتمع الأوروبي الذي كان لبنان يرى فيه مثله الأعلى، وفي إطار حرصه على تأكيد استقلاله تجاه أي **أطماع خارجية محتملة. ولذلك عمل على الجمع بين الجانبين متذرعاً بنموذج حلف الأطلسي الذي تضمن جوانب اقتصادية، اضافة إلى الناحية العسكرية.**

والواقع أن العلاقات السورية ـ اللبنانية كان لها دور كبير في تشكيل الفكر العربي في تلك الحقبة. وقد تأثرت تلك العلاقات، كما تأثر الفكر العربي في مجمله، بالتجربة الألمانية الرائدة في القرن التاسع عشر، وهي تجربة الزولفرين (Zollverein) أي الاتحاد الجمركي، الذي بدأ عام ١٨١٨ وامتد ليشمل (عام ١٨٣٤) جميع الولايات الألمانية التي وحدها فيما بعد (عام ١٨٧١) الامبراطور ويليام البروسي منشىء الامبراطورية الألمانية. وقد صحب هذه التجربة أيضاً ربط أطراف الولايات الألمانية بشبكة مواصلات تسهيلاً لنقل المنتوجات داخل الاتحاد. لقد كان لتلك التجربة مضامينها التي جذبت إليها الأنظار:

١ ـ فقد تمت في نطاق منطقة كانت تعاني تخلفاً نسبياً تجاه مركز العالم الصناعي المتمثل في بريطانيا العظمى، فمكنتها من اللحاق بركب التقدم الصناعي رغم أنها لم يكن لديها الامكانات نفسها التي توافرت لبريطانيا بفضل مستعمراتها.

٢ ـ كما أنها أثبتت امكانية قيام نوع من الوحدة الاقتصادية بين دويلات لا تضمها وحدة سياسية سابقة عليها.

٣ ـ بل إنها مكنت عملية التوحيد السياسي فيما بعد دون أن تعترضها فوارق اقتصادية، كان يمكن أن تتعاظم في غيبة الاتحاد الجمركي وتنتهي إلى إفشال الوحدة السياسية أو اعاقة مسيرتها.

في خلال الأربعينات أقامت سوريا ولبنان اتحاداً جمركياً، أريد فيما بعد تطويره إلى وحدة اقتصادية كاملة، غير أن عوامل سياسية واقتصادية عديدة أدت إلى إنهاء التجربة، وإن ظلت صورتها ماثلة في الأذهان، بخاصة انها وضعت صياغة محددة للوحدة الاقتصادية أصبحت فيما بعد أساساً لمشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية. ولذلك أطلق البعض على هذه الأخيرة مؤخراً اسم «الوحدة الشامية». والأمر الجدير بالذكر أن مشروع الوحدة بين هذين القطرين كان مشروعاً سورياً رفضه لبنان بدعوى أنه سيضر به بينما لن يفيد سوريا، وفضل عليه تنسيقاً للسياسات الاقتصادية للقطرين يحفظ لكل منهما سيادته واستقلاله، وهو أمر كان يحرص عليه لبنان بخاصة تجاه سوريا. وقد أثر هذا الموقف اللبناني الثابت في مناقشات الوحدة الاقتصادية العربية، كما سنرى فيما بعد. وقد كان الفكر العالمي خلال الخمسينات مشدوداً إلى **الربط بين التجارة والتنمية**، وإلى مناقشة الأساليب المختلفة لإعادة تنظيم العلاقات التجارية الدولية على نحو يزيل العوائق التي تزايدت حدتها في أعقاب أزمة الثلاثينات ويعمل في الوقت نفسه على تجنب الممارسات التي أضرت بقواعد المنافسة كسياسات الإغراق وفرض قيود كمية وإدارية تؤدي إلى ما يسمى تحويل التجارة، أي تغيير مسارها عن ذلك الذي يتحقق وفق القواعد الاقتصادية البحتة. ولذلك كانت النظرة إلى التكامل تقوم على أساس ما يؤدي إلى «خلق التجارة» لا إلى «تحويلها».

من هذا المنظور كان الاتجاه هو البدء بإنشاء ما يعرف باسم «منطقة التجارة الحرة»، بإزالة الحدود الجمركية بين الدول الأعضاء في التجمع التكاملي مع ترك الرسوم الجمركية التي كانت تفرضها كل دولة تجاه العالم الخارجي على حالها. ونظراً إلى أن إزالة الرسوم التي كانت تجبى من التجارة بين الدول الأعضاء كان يمكن أن يكون لها تأثير في ايراداتها، فإن ازالة الرسوم الجمركية كان يسير عادة وفقاً لجدول زمني يتدرج في تخفيض الرسوم إلى أن يصل بها إلى الإلغاء خلال عدد محدود من السنوات. كذلك فإن الدول المعنية كانت تتفق فيما بينها على قوائم معينة للسلع التي يسري عليها التخفيض والإلغاء، حتى لا يضار بعضها من فقد موارده من رسوم على استيراد بعض السلع التي تمثل عنصراً مهماً في ايراداته. والمتوقع أن يؤدي اتساع السوق إلى تنشيط التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بما يمكن من زيادة الطاقات الانتاجية، كما أنه يؤمل أن يؤدي ذلك الاتساع إلى فتح فرص استثمار جديدة أمام مشروعات ذات حجم اقتصادي يفوق طاقة السوق المحلي لكل دولة على حدة، ولكنه يصبح مجدياً في نطاق السوق الأكبر للتجمع التكاملي. ومن خلال هذه التوسعات في النشاط الاقتصادي تتزايد الايرادات الحكومية معوضة عما فقد نتيجة تحرير التجارة مع الشركاء في التجمع التكاملي. وتنشأ المنطقة الجمركية في النهاية بالاتفاق على تعريفة جمركية موحدة ازاء العالم الخارجي لتصبح السوق الموسعة بمثابة سوق لدولة واحدة (سوق مشتركة).

غير أن الأمر لا يتوقف عند حد انتقال المنتوجات اعتماداً على مجرد اتساع السوق، بل هو يتجاوز ذلك إلى حركة عوامل الانتاج عينها. والفكرة هنا تقوم على أساس أن النشاط الاقتصادي لأي دولة صغيرة الحجم يكون عادة محدوداً بأشد عوامل الانتاج ندرة، الأمر الذي يعرض بعض الموارد الأخرى إلى أن يبقى معطلاً مضيعاً فرصاً للنمو الاقتصادي. ولذلك يجري الاتفاق أيضاً

على تيسير حرية انتقال عوامل الانتاج، بما في ذلك انتقال الأفراد، سواء للعمل أو لممارسة النشاط الاقتصادي أو حتى لمجرد الاقامة في أي من الدول الأعضاء. كما تزال الموانع أمام حركة انتقال رؤوس الأموال وحركة الأموال لتسديد المدفوعات، سواء ما يتعلق منها بالتبادل التجاري أو بانتقال رؤوس الأموال أو عائداتها. وهكذا يصبح التجمع التكاملي بمثابة اقتصاد موحد، الأمر الذي يتطلب توحيداً أو على الأقل تنسيقاً بين السياسات والتشريعات في جميع الدول الأعضاء حتى لا يؤدي تفاوتها إلى خلق فروق تجذب أنشطة معينة إلى دولة دون أخرى لأسباب مصطنعة لا تعكس حقيقة الفرص الاقتصادية القائمة. ومن الواضح أن هذه الاجراءات كلها تفسح المجال أمام إقامة «مشروعات مشتركة» حيث يسمح الكيان التكاملي بتضافر عوامل مختلفة من عدة دول أعضاء في مشروع واحد، أو بتجميع مساهمات ضخمة لتمويل مشروعات كبيرة قد تعجز عنها دولة بمفردها ولا سيما أن مثل هذه المشروعات تحتاج عادة إلى سوق كبيرة لكي تكون مجدية. وكل هذه الاعتبارات تبشر بإمكان قيام حركة تصنيع قوية في جميع الدول الأعضاء وهو ما تنشده عادة الدول النامية.

تلك كانت النظرية السائدة التي اهتم الكتاب الاقتصاديون في **الدول الغربية**، أمثال ماخلوب وبلا بالاسا، بتأصيلها والدعوة إليها. وحولها دارت المناقشات في أوروبا الغربية ثم في أمريكا اللاتينية التي كان معظم دولها قد حصل على استقلاله قبل دول آسيا وافريقيا (ومنها البلدان العربية) بوقت طويل. وقد كانت التجربة الأوروبية مؤثرة إلى حد كبير في مختلف مناطق العالم ومنها المنطقة العربية. غير أن التجربة الأوروبية كان لها الوجه الآخر الذي داعب الأحلام العربية في الوحدة الشاملة. فقد قام عدد من الكتاب الأوروبيين المتخصصين في العلاقات الدولية، أمثال دويتش وهاس بالدعوة إلى **أوروبا الموحدة** مدفوعين إلى ذلك بعدد من العوامل منها:

أ ـ المناخ الذي ساد العالم الذي أنهكته حربان كونيتان، لا يفصل بينهما سوى عشرين عاماً. وكان هذا المناخ هو الذي أدى إلى نشأة هيئة الأمم المتحدة على نحو يفوق في فاعليته عصبة الأمم التي عجزت عن الحيلولة دون نشوب الحرب الثانية.

ب ـ الشعور بأهمية كبر الحجم كأساس للقوة الاقتصادية ومن ثم السياسية، والتخوف في الوقت نفسه من أن تقع الدول الأوروبية منفردة بتسلط أي من القوتين العظميين، على نحو ما حدث لدول الشرق الأوسط وافريقيا عقب الحرب العالمية الأولى حينما تقاسمتها القوى الاستعمارية.

ج ـ تزايد الشعور خلال الحرب العالمية بضرورة الوحدة الأوروبية، وتراجع المشاعر القطرية أمام التيار الاتحادي (Federalism) الذي تأثر بتجربة كل من سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد شجعت هذه الأخيرة هذا التيار على أمل أن يؤدي ذلك إلى احتواء الحركات الاشتراكية التي كان يمكن أن تزيد من نفوذ الاتحاد السوفياتي.

د ـ إدراك أهمية البعد الاقتصادي في تخفيف حدة الصراعات الدولية، ولهذا حرصت فرنسا على تحقيق تقارب مع المانيا على أساس قطاعي، بدءاً من قطاعات الفحم والصلب التي تعتبر أساساً للصناعات الحربية، كمقدمة للتدرج نحو وحدة سياسية. وهكذا ظهر «مشروع شومان» بناء على اقتراح من قوميسير التخطيط الفرنسي جاك مونيه، ليقيم «الجماعة الأوروبية للفحم والصلب» التي يعتقد البعض أنها نواة السوق الأوروبية **المشتركة**. والواقع أن هذا المدخل يمثل تحقيقاً لنجاح من سمّوا «الوظيفيين» (Functionalists) الذين تأثروا بالواقع المؤسسي الذي

تحقق في فترة الحرب حينما استطاعت مؤسسات فوقية تنظيم الشؤون العسكرية والاقتصادية للدول الحلفاء دون أن يتطلب ذلك بالضرورة البدء بوحدة سياسية أو حتى مجرد استهدافها وفق مسار محدد سلفاً.

هـ ـ اتفاق الدول الأوروبية فيما بينها بناء على دعوة من بريطانيا وفرنسا على إقامة لجنة للتعاون الاقتصادي الأوروبي، وذلك للاتفاق على تحديد أنصبتها من المعونات في إطار مشروع مارشال، وهي اللجنة التي تحولت فيما بعد إلى منظمة ساهمت في العديد من الدراسات للقضايا الاقتصادية المشتركة. والواقع أن هذا الاتجاه تزعمه تشرشل حينما تلقف الطلب الأمريكي بأن تحدد الدول الأوروبية كيفية توزيع المعونات فيما بينها. وهكذا سحب البساط من تحت أقدام المدرستين السابقتين وثبت دعائم مبدأ التعاون (Cooperation) بدلاً من التكامل أو الوحدة. ولذلك يتهمه أنصار الوحدة بأنه خدعهم وبأن أمريكا انخدعت به أيضاً، ولو أنها أصرّت على وحدة أوروبية لكان من السهل تحقيقها آنذاك. وأياً كان مدى صدق النيات الأمريكية فإن هذه الواقعة تثبت أن التعاون لا يكون بالضرورة طريقاً إلى الوحدة السياسية، بل لعله يثبت مبدأ المصالح القطرية على حساب التوجه الوحدوي.

غير أن الأمر لم يقتصر على التجربة الأوروبية بل تجاوزها إلى العالم الثالث الذي حصلت معظم دوله على الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية إذ ظهرت فيها توجهات نحو **التكامل الاقليمي** كمنهج يحقق ما صبت تلك الدول إلى تحقيقه من رفاهية لشعوبها تعوضها عن التخلف الذي أصابها خلال فترات الاحتلال. وقد ساد الفكر في تلك الدول اتجاهان:

ـ الأول كان يربط بين ما أنشأه الاستعمار من روابط تشد المستعمرات إليه ويسعى في سبيل الخروج من المأزق إلى اعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية على نحو يحل التعامل ما بين الدول النامية وبعضها محل ذلك الذي رسمه الاستعمار لها، باعتبار أن الأول يحقق لها قدراً أكبر من التكافؤ في المبادلات الدولية ومن القدرة على الخروج من اسار تقسيم العمل الدولي الذي رسم لمصلحة الاستعمار. وقد ساد هذا الاتجاه في كل من آسيا وافريقيا، حيث حصلت معظم دولهما على الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية، بما تخللها من مرارة الانغماس في حرب جرها إليها المستعمر دون أن تكون لها فيها ناقة ولا جمل. وقد وجدت تلك الدول حلاً سهلاً لمشكلة تعيين حدود ما تعتبر أقاليم تكاملية من خلال اعتبارات جغرافية وتاريخية قائمة. فقد كانت الروابط الاقليمية المألوفة هي تلك الموروثة من أيام الاستعمار نفسها، حيث شاع تجاور دول كانت تخضع للمستعمر نفسه ومن ثم وجود مقومات كافية لإقامة اقليم تكاملي فيما بينها. ولذلك ظهرت تجمعات اقليمية في شرق افريقيا وفي غربها؛ بل إن الاستعمار البريطاني دعا إلى وضع برنامج اقليمي لتنمية دول جنوبي شرقي آسيا، حتى قبل نشوب الحرب العالمية الثانية، عرف باسم «خطة كولومبو» (Colombo Plan). ورغم أن هذا البرنامج لم يقدر له أن يرى النور، فقد كان له الفضل في توجيه أنظار حكومات دول المنطقة إلى تخطيط التنمية وإلى ادراك الأبعاد الاقليمية لها. بل إن مضي تلك الدول في طريق التخطيط الانمائي بعد ذلك كان له أثر كبير في انتشار هذا النمط من التخطيط بين الدول حديثة العهد بالاستقلال، كما أن فكرة البرنامج وضعت نواة **تكامل** في جنوب شرقي آسيا بني على أساس السعي إلى ايجاد حلول جماعية لمشاكل تعرضت لها جهود التنمية فيها.

ـ أما الاتجاه الثاني فقد تبلور في أمريكا اللاتينية التي كانت أسبق من غيرها إلى

الاستقلال، وذلك في شكل نظرية تدين «التبعية» التي تبسطها دول المركز الرأسمالي على دول التخوم، من خلال نمو غير متكافىء يمكن الأولى من فرض تقسيم مجحف للعمل يحبط جهود الثانية من أجل تعزيز ما حققته من استقلال بتنمية جادة. ولذلك فإن تلك الدول كانت أكثر ميلاً إلى استيعاب الدرس الأوروبي، ومن ثم سعت إلى اقامة مناطق تجارة حرة فيما بين مجموعات منها، في كل من أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، وكان المنطق السائد هو أن ما قام في تلك الدول من أنشطة اقتصادية مستحدثة إنما تعثر بسبب صغر الأسواق المحلية من جانب، وعدم ملاءمة أوضاع السوق الدولية من جانب آخر.

وقد تأثر **التوجه نحو التكامل الاقتصادي العربي** في بدايته بعدد من **العوامل الخاصة** التي يمكن اجمالها في الآتي:

(١) الشعور بالمرارة تجاه التقسيمات المفتعلة بين الأقطار العربية التي أدخلها الاستعمار الأوروبي بمقتضى معاهدة سايكس ـ بيكو في أثناء الحرب العالمية الأولى سعياً إلى وراثة الحكم العثماني، وتصاعد التوجه نحو **القومية العربية كأساس لوحدة سياسية** تعيد لمّ شمل الوطن العربي. وقد قوي هذا الشعور نتيجة الصراع الذي تزايدت حدته في المشرق العربي إبّان الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها، فكان هذا الصراع جزءاً مهماً من الصراع العالمي من أجل التحرر من ربقة الاستعمار القديم المباشر، أي أن التوجه القومي نشأ كنوع من رفض التجزئة التي فرضها الاستعمار على المنطقة منذ القرن الخامس عشر، وكمحاولة لاستعادة المجد الزائل الذي شهده الوطن العربي إبان الوحدة التي تحققت في العصور الاسلامية الأولى. وقد أذكت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هذا الشعور بتصديها لمحاولات الاستعمار الالتفاف على الاستقلال الذي انتزعته بعض الأقطار العربية وإعادة احتواء تلك الأقطار مرة أخرى من خلال سلسلة من الأحلاف، ولاستمرار الاستعمارين الفرنسي والاسباني في الهيمنة على الأقطار العربية المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط، واستمرار الاستعمار البريطاني في بسط هيمنته على جنوب الجزيرة العربية. وبذلك فرض منطق الوحدة العربية نفسه كمدخل لاستكمال استقلال الوطن العربي وكسياج لحماية ذلك الاستقلال الذي وضح أنه بات مستهدفاً على المدى البعيد من خلال غرس اسرائيل في قلب الوطن العربي، لتكون طليعة استغلال دائم لثروات المنطقة وتشريد أهلها جميعاً، وعزل مشرق الوطن العربي عن مغربه. ويلاحظ أن الاعتبار الاقتصادي الذاتي **مثّل** دوراً في الموقف من اسرائيل بالنسبة إلى القطاعات الانتاجية الواقعة في داخل المشرق العربي، حيث نظرت تلك القطاعات إليها على أنها حائل بينها وبين المنافذ التقليدية المطلة على البحر **الأبيض المتوسط**.

(٢) الرغبة في الاستفادة من **مزايا العهد العثماني مع تفادي نواقصه**، ففي ذلك العهد كانت المنطقة العربية بمثابة **وحدة جمركية**، ينتقل العرب داخلها وتنتقل منتوجاتهم دون قيد أو شرط. غير **أنه كان عهد امتيازات للدول الصناعية الأوروبية جعلت من مجمل الامبراطورية العثمانية** سوقاً مغرية لمنتوجات الدول التي كانت السبب في ابتلاء المنطقة بالاستعمار والتي عادت إلى ممارسة الهيمنة مرة أخرى خلال القرن العشرين. ولذلك فقد رسخ في الضمير العربي أن طرد المستعمر لا يتوقف عند حد الكفاح من أجل الاستقلال السياسي، بل لا بد من أن يتجاوزه لتحقيق استقلال اقتصادي. وقد أخذ هذا الاعتقاد منعطفاً مهماً بعد نجاح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في تأكيد القدرة على انتزاع استقلال حقيقي لمصر وفي التصدي لمحاولات الامبريالية الغربية الحد من توجه الثورة لتحقيق تنمية متحررة من قيود الاستعمار بإصدار عبد الناصر قراريه الشهيرين،

بكسر احتكار الغرب للسلاح وبتأميم قناة السويس، كرد على تحدي الولايات المتحدة لإقامة السد العالي لما يحمله في ثناياه من تزويد مصر بالطاقة التي تمكنها من إقامة قاعدة صناعية ثقيلة تكسبها قدرة على الانطلاق في تنمية جادة مستقلة. ثم إطلاق صيحته الشهيرة «بترول العرب للعرب»، وهي الصيحة التي أدت إلى ادراك أهمية القوة الاقتصادية للوطن العربي في صراعه مع الامبريالية والصهيونية. وأصبح من المسلم به أن تجميع تلك القوة أمر تفرضه اعتبارات الأمن العربي القومي الذي تحددت ملامحه في ذهن عبد الناصر بحكم فكره الاستراتيجي، على نحو أكسب معاهدة الدفاع المشترك مضموناً محدداً، وأكد على وثوق الصلة بين البعدين السياسي والاقتصادي.

(٣) ولما كانت الصناعة هي السلاح الذي شهره الاستعمار في وجه المستعمرات يستغل خيراتها الطبيعية ليعيدها إليها في صورة جديدة، يستنزف من خلالها مزيداً من الموارد كأرباح لتصنيع تلك الخيرات، فقد سعت طبقات الأعيان التي كانت تعمل على تثبيت أوضاعها المتميزة في ظل الاستقلال الوليد، إلى توفير **متطلبات اقامة صناعة وطنية** تعود إليها أرباحها بدلاً من تركها تتسرب إلى الخارج. ولما كانت المنتوجات الصناعية تحمل طابع منتجها فإن الدعوة إلى «تشجيع المنتوجات الوطنية» في مواجهة تلك التي ترد من المستعمر كانت تترجم أساساً إلى منتوجات صناعية. وكان لا بد للصناعة الوليدة من سوق كبيرة، ومن حماية توقفها على ساقيها بخاصة تجاه العالم الصناعي المتقدم. ومن هنا كانت الدعوة إلى وحدة اقتصادية اقليمية أمراً طبيعياً.

(٤) وقد ساعد على تغذية هذا الاتجاه قيام بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية بإقامة «مركز تموين الشرق الأوسط» الذي عمل على تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي في منطقة الشرق الأوسط سعياً إلى تقليل الاعتماد على الخارج، وما ينطوي عليه ذلك من اشغال جانب من طاقة النقل البحري لديها بعيداً عن متطلبات المجهود الحربي. وقد أدى ذلك إلى نشأة بعض الصناعات المحلية وان كان قد روعي في تكوينها ألا تؤدي إلى استغناء نهائي عن الاستيراد عندما تضع الحرب أوزارها. ورغم أن بريطانيا كانت تميل إلى إبقاء أسس العمل التي قام عليها ذلك المركز بعد انتهاء الحرب كمحاولة لتوجيه النشاط الاقتصادي في المنطقة وفق خطط ترسمها لها، فإن الولايات المتحدة عارضت ذلك في إطار حملتها من أجل تحقيق ما يسمى حرية السوق.

ورغم أن الوحدة العربية أصبحت مطلباً جماهيرياً فقد **تباينت مواقف الأقطار العربية** (المستقلة آنذاك) بالنسبة إلى الحدود التي ترغب في بلوغها في كل من الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية. وسوف نرى فيما بعد كيف أدى ذلك إلى تعثر مسيرة كل من الوحدتين. ولعل أبلغ دليل على هذا هو الصيغة التي ظهرت بها جامعة الدول العربية التي تحكمت هي وأجهزتها في مسيرة العمل العربي المشترك. وبحكم صبغتها السياسية فقد اتبعت في عملها **أسلوب الاتفاقات والمعاهدات**، وهو الأسلوب الشائع الاستخدام في مجال العلاقات السياسية بين دول تتمسك بالمحافظة على استقلالها. وقد كانت هذه الاتفاقات تعد من خلال أعمال لجان على مختلف المستويات. ومن الطبيعي أن يراعي هذا الأسلوب الشعور القوي نحو الاستقلال الذي جرى انتزاعه حديثاً، فيقتصر عمله في البداية على مجالات تقع في نطاق **العلاقات بين الأقطار الأعضاء**، مبتعداً ما أمكن عن كل ما يمكن تفسيره بأنه تدخل في شؤونها الداخلية. ولذلك فإن أنشط اللجان التي عملت في الحقل الاقتصادي كانت لجنة المواصلات ولجنة خبراء النفط.

والواقع أن المجلس الاقتصادي راعى بدوره اتباع القاعدة نفسها، حيث ركز نشاطه على

مشروعات في مجال النقل والاتصال بالمقام الأول، يليه ما يتعلق **بالجوانب المشتركة للموارد الطبيعية** (البوتاس ثم النفط) بقدر ما لهذه الموارد من أبعاد سياسية. وكان هذا يرجع أيضاً إلى طبيعة نشأة المجلس في نطاق معاهدة الدفاع المشترك. وقد دعا هذا إلى اسباغ كيان ذاتي على المجلس عام ١٩٦٠ **تمكيناً للبلدان غير الموقعة لتلك المعاهدة** من الدخول في اطار التعاون الاقتصادي الذي يتولاه المجلس. وسمح هذا التحول بأمرين: الأول هو دخول مزيد من الأقطار التي حصلت على استقلالها خلال عقد الخمسينات ـ وهي أقطار المغرب العربي والسودان ـ في العمل الاقتصادي العربي المشترك دون التزام بالجانب العسكري للمعاهدة، الأمر الذي يعكس رغبة في إعطاء دفعة للجانب الاقتصادي في إطاره الخاص؛ والثاني هو اتضاح مدى الهوة التي اتسع نطاقها بين البلدان العربية في الجانبين السياسي والعسكري، الأمر **الذي جعل الأقطار** «التقدمية» تعيد حساباتها، وتبدأ في التدرج نحو الوحدة منطلقة من الوحدة الاقتصادية التي يمكن أن تضيق فيها الخلافات عن غيرها من المجالات. ولم يعن ذلك تراجعاً عن التوجه القومي الداعي إلى وحدة سياسية، فقد كانت الوحدة السورية ـ المصرية لا تزال قائمة، كما كان العراق قد قام بثورته، ولو أنه دخل في صدام متكرر مع دولة الوحدة، دفعه إلى المزايدة على عملية التكامل الاقتصادي.

وقد شهدت الخمسينات تطوراً في النظرة إلى التكامل الاقتصادي العربي. ففي البداية، وكتمهيد لأعمال المجلس الاقتصادي، **عقد وزراء المال والاقتصاد العرب أول مؤتمر** لهم في بيروت في منتصف عام ١٩٥٣ تم فيه وضع قواعد الحركة **المستقبلية في الجانب الاقتصادي، حيث** دعا إلى عقد اتفاقات لتحرير انتقال كل من السلع والأموال والأشخاص، كما اقترح انشاء مؤسسة للانماء الاقتصادي تساهم في تمويل التنمية في البلدان الأعضاء. وقد بدأ المجلس أعماله بإقرار تلك الاتفاقات وبدراسة مشروع المؤسسة المالية التي لم يقدر لها أن ترى النور، ثم سعى إلى تحقيق تنسيق في السياسات الزراعية، ولكنه لم يسع إلى بذل جهد مماثل بالنسبة إلى قطاع الصناعة. واتجه بعد ذلك إلى إنشاء هيئة فنية دائمة للتوجيه الاقتصادي في الأمانة العامة تقوم بوضع **سياسة لتنظيم الاقتصاد العربي وتوجيهه**. وبعبارة أخرى، فقد سيطر مفهوم تحرير التجارة والتدفقات الأخرى على الفكر العربي آنذاك، وجرى التركيز في التبادل التجاري على السلع الزراعية، بينما روعي جانب الحذر بالنسبة إلى السلع الصناعية. أما المكتب الفني للتوجيه الاقتصادي فقد ظل يتعثر، إلى أن تقرر أن يعهد به إلى مجلس الوحدة الاقتصادية.

وقد نشأت فكرة **الوحدة الاقتصادية** في اللجنة السياسية لمجلس الجامعة في منتصف عام ١٩٥٦، وهو ما يشير إلى أمرين: الأول، هو ارتباط فكرة الوحدة الاقتصادية بالجانب السياسي كنتيجة لتصاعد المد القومي وتزايد الادراك لمدى الصلة بين الجانبين في ضوء الصراع الذي خاضته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ضد الاستعمار، قديمه (بريطانيا) وحديثه (الولايات المتحدة)؛ والأمر الثاني هو تبلور المناقشات في أوروبا الغربية بشأن اقامة سوق أوروبية مشتركة توجس العرب خيفة منها واعتبروا قيامها بمثابة تحدٍ امبريالي جديد. وتصادف خلال انعقاد اللجنة المشكلة لدراسة مشروع الوحدة الاقتصادية العربية أن صدر قرار عبد الناصر بتأميم قناة السويس، الذي تلاقى به الصنوان: الرغبة في تدعيم الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي، والمد القومي الذي أصبح حلم الجماهير العربية في التضافر من أجل حماية ثمار الاستقلال ومن أجل اكساب هذا الاستقلال مضمونه الحقيقي بتنمية لا تتيسر إلا من خلال وحدة اقتصادية فاعلة. وهكذا وضعت الثورة المصرية ومن ورائها جماهير الأمة العربية لبنة ما أصبح يعرف بعد

ذلك بـ «التنمية المستقلة في إطار من الاعتماد الجماعي على النفس». وساعد ذلك على دفع مناقشات الوحدة الاقتصادية دفعة قوية.

وتحكي الأعمال التمهيدية للوحدة الاقتصادية قصة طريفة: فقد بدأت اللجنة المكلفة بإعداد مشروعها بمقترحين من طرفي الاتحاد الجمركي السابق سوريا ولبنان، فاعتمدت اللجنة كأساس للنقاش مقترح الوحدة الاقتصادية الذي سبق لسوريا عرضه على لبنان عام ١٩٥٠ بعد تعديله ليتفق مع اتساع النطاق إلى عدد أكبر **من الأقطار، بينما** تقدم لبنان إلى المجلس الاقتصادي بمشروع سمّاه «السوق الموحدة» لا يتجاوز في حقيقته الاتفاقات السابق عقدها، فأحاله المجلس إلى اللجنة، حيث سعى لبنان جاهداً إلى فرضه عليها، ثم احتدم الجدل حول أمور ثلاثة: **حدود الاتفاقية؛ قضية التنسيق أو التوحيد؛ مراحل الوحدة.** فقد ظهر تيار يطالب بوضع ما يمكن اعتباره «صيغة مثلى» للوحدة ومعالجة القضايا المترتبة عليها من خلال مراحل التنفيذ. وتزعم الأردن هذا التيار بحكم شعوره بأنه لا أمل لاقتصاده إلا من خلال وحدة مع الاقتصادات العربية المجاورة، وأيدته سوريا والعراق ومصر. أما لبنان فقد وقف بصلابة أمام كل محاولة تتجاوز ما يمكن اعتباره منطقة تجارة حرة، منطلقاً من تمسكه باستقلاله وبسعيه إلى تعظيم كسبه من الميزة النسبية التي يتمتع بها في مجالات التجارة والسياحة واستثمار رؤوس الأموال. كذلك تصدى لبنان لكل محاولة لإعمال مبدأ التوحيد، مكتفياً بالتنسيق، بل لقد ردد أكثر من مرة طلبه باللجوء إلى الخبرة الأجنبية في هذا الشأن. وتماشياً مع مواقفه هذه رفض لبنان تجاوز ما يمكن اعتباره المرحلة الأولى للصيغة الكاملة للوحدة. وقد وجد مندوب السعودية حلاً وسطاً يحقق له موقفه المتعاطف مع لبنان، بأن ينص المشروع على الوحدة الكاملة وفقاً لما طلبته اللجنة السياسية، ثم يجري التركيز على ما هو قابل للتطبيق المباشر. ورغم تحمس بعض **الأقطار لصيغة الوحدة الكاملة على نحو ما أسلفنا، فقد أبدت تلك الأقطار تحفظات انطلاقاً من أوضاعها الخاصة. فتمسك العراق** مثلاً بحقه في حماية صناعاته الناشئة، بينما تحفظت سوريا بشأن حرية استخدام الموانىء، حرصاً على المشروع الذي كان تحت التنفيذ في اللاذقية؛ وأبدى مندوب اليمن استعداده لقبول ما يستقر عليه الرأي لأنه لا يجد في الاقتصاد اليمني ما يخشى عليه! ولم يشارك المندوب الليبي بصورة فعالة في المناقشات، بينما غاب السودان عن الاجتماع. والأغرب أن لبنان كان هو صاحب اقتراح اضافة فقرة تنص على «تنسيق الانماء الاقتصادي ووضع برامج لتحقيق مشاريع الانماء العربية المشتركة» وحدد لتنفيذها المرحلة الثانية من المراحل الثلاث التي اقترحها دون أن يؤيد المشاركة سوى في المرحلة الأولى. وقد ذهبت الأمانة العامة إلى حد اقتراح وضع «خطة عامة»، وإن لم توضح أسلوب وضعها، أو دور مجلس الوحدة في إعدادها.

وبعد الانتهاء من اعداد مشروع الوحدة الاقتصادية على النحو المعروف تخلت اللجنة السياسية عنه، فأعادته الجمهورية العربية المتحدة إلى المجلس الاقتصادي الذي أقر اقتراحها بإنشاء مجلس موقت للوحدة الاقتصادية يقوم بإعداد الدراسات الخاصة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية اللازمة لتحقيق أهداف المرحلة الانتقالية، وذلك إلى حين ابرام اتفاقية الوحدة. ومقابل ذلك، وفي نطاق الخلاف بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق، قام الأخير بتقديم مشروع اتفاقية بديلة بما سمّاه التكامل الاقتصادي. وانتهت هذه الجولة بحصول الكويت على استقلالها، ثم توقيعها، مع كل من الأردن وسوريا ومصر والمغرب، اتفاقية الوحدة بعد خمس سنوات من صياغتها. على أن نفاذ الاتفاقية احتاج إلى سنتين أخريين بعد ايداع وثائق تصديق كل من الكويت فمصر ثم العراق. ويلاحظ أن الكويت كانت سباقة إلى التصديق على

الاتفاقية، كما بادرت إلى اعلان رغبتها في المساهمة في المؤسسة المالية المقترحة، وكانت تصرفاتها هذه من قبيل تأكيد استقلالها في مواجهة رغبة العراق في ضمها إلى أراضيه، وهو ما يشير إلى أن المفهوم السائد هو أن الاتفاقات المعقودة، بما في ذلك اتفاقية الوحدة الاقتصادية نفسها، إنما تدخل ضمن إطار **التعاون الاقليمي** وليس باعتباره خطوات على درب الوحدة السياسية. بل إن الكويت بادرت إلى انشاء صندوق قطري للتنمية يقدم معونات إلى البلدان الشقيقة لتضمن من خلاله تأييد **تلك الأقطار لاستقلالها**، وهو ما كان له مغزاه في ضوء التراخي في تنفيذ مشروع المؤسسة المالية العربية.

وإذا كانت الجمهورية العربية المتحدة قد عمدت إلى اعمال مشروع الوحدة الاقتصادية عام ١٩٦٠، ولو بصورة مجلس موقت، فهي قد تقدمت في الوقت نفسه باقتراح إلى المجلس الاقتصادي بإنشاء «صندوق نقد عربي»، وهو ما نصت عليه اتفاقية الوحدة كمرحلة تلي تيسير المدفوعات الجارية، ثم إقامة اتحاد للمدفوعات على غرار اتحاد المدفوعات الأوروبي الذي أقيم بين الدول الأوروبية منذ بداية الخمسينات. غير أن المجلس أرجأ النظر في المشروع إلى حين تقدم الجمهورية بمشروع تفصيلي عن الصندوق المقترح، وهو ما لم يحدث آنذاك. ورغم أن المجلس الموقت لم يكن له جهاز خاص به، إلا أنه عمل بموظفين منتدبين من الأمانة العامة (الاقتصادية) للجامعة. ويبدو أن هؤلاء وجدوا في ذلك فرصة سانحة لتوجيه المجلس الاقتصادي، الذي كانت تعرض عليه توصيات المجلس الموقت لاعتمادها، إلى اتخاذ قرارات في أمور تجنب الخوض فيها. فقد دعوا إلى سرعة اقرار تعديلات اتفاقيتي تسهيل التبادل التجاري والترانزيت، والمبادرة إلى اقامة **السوق العربية المشتركة**، وإلى اقرار ما اقترحته الجمهورية العربية المتحدة من الأخذ بتوصية المؤتمر الهندسي السابع بالاهتمام **بالتنسيق الصناعي** واعتبار هذا جزءاً من **التنسيق الاقتصادي العام** الذي نص عليه قرار المجلس الاقتصادي الصادر عام ١٩٥٤ بشأن تنظيم الاقتصاد العربي وتوجيهه، وإنشاء مكتب فني دائم لمجلس الوحدة ليقوم بأعمال التنسيق هذه. وأقر المجلس الاقتصادي أيضاً توصية المجلس الموقت بعقد **مؤتمر للتنمية الصناعية** وهو ما لم يتحقق الا عام ١٩٦٦، وتقرر فيه انشاء مركز للتنمية الصناعية في البلدان العربية ودراسة مشروع انشاء منظمة عربية لضمان الاستثمار، كذلك أحال المجلس إلى ذلك المكتب مقترحاً تقدم به العراق بإنشاء هيئة فنية للتنسيق الزراعي.

وهكذا شهد النصف الثاني من العقد السادس معالم مهمة على طريق الوحدة العربية. ففي عام ١٩٥٦ تحركت الجموع العربية تلقائياً متجاوبة مع القرار الجريء بتأميم قناة السويس، ورافضة العدوان على جزء من وطنها الكبير رافعة أعلام الوحدة ومدركة أهمية الدور الاقتصادي في تعزيز تحرير الارادة الوطنية. والواقع أن التأميم لم يقف أثره عند مجرد استرداد موارد وطنية سلبها الاستعمار، بل إنه تجاوز ذلك إلى تصحيح في هيكل العلاقات **الدولية**، حيث مكن مصر من امتلاك أداة تعينها على تحقيق قدر أكبر من التكافؤ في تلك العلاقات، ومن استرداد مورد تمويلي مهم ساعدها على تنفيذ برنامج طموح للتنمية الصناعية وخطة شاملة للتنمية، بعيداً عن ضغوط الاستعمار المستغل لحاجة الدول النامية إلى تمويل هو في الواقع جزء مستلب من مواردها. وفي تلك السنة أيضاً صيغ أول مشروع لوحدة اقتصادية عربية. وفي عام ١٩٥٨ تحققت أول وحدة سياسية سلمية في التاريخ العربي الحديث، سعت إليها الجماهير، وإن تباينت مرامي بعض شرائحها الاجتماعية منها. وأثبتت تلك الوحدة أنه يمكن في ظلها دفع التكامل الاقتصادي خطوات إلى الأمام رغم اختلاف النظم والأوضاع الاقتصادية، إذ إن دولة الوحدة امتلكت من القدرات

والمؤسسات ما مكنها من معالجة تلك الاختلافات. ثم كانت **سنة ١٩٦٠ فاصلة في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي**؛ ففيها:

(أ) اكتسب المجلس الاقتصادي كياناً ذاتياً ساعد على اتساع نطاق عضويته وعلى امتداد أعماله إلى محاور جديدة للعمل.

(ب) انشىء مجلس موقت للوحدة الاقتصادية عكف على اعداد الدراسات اللازمة لتنفيذ المرحلة الأولى منها.

(ج) تقرر إنشاء مكتب فني دائم لأغراض توجيه الاقتصاد العربي ضمن جهاز مجلس الوحدة.

(د) كما تقرر التوجه نحو التنسيق القطاعي، بدءاً بقطاعي الصناعة والزراعة.

(هـ) وجرى تفكير في إنشاء صندوق نقد عربي، وإن لم تحدث متابعة للفكرة.

(و) وفي تلك السنة بدأ نشاط تخطيطي انمائي في كثير من الأقطار العربية، شهد بداية فترة التخطيط الشامل الذي حل محل برامج استثمارية جزئية جرى العمل بموجبها خلال الخمسينات.

ويشير هذا الاعتبار الأخير إلى ارتباط مفهوم التنسيق الانمائي الاقليمي، على كل من **المستوى الشامل والمستويات القطاعية، بمدى اعتناق البلدان مبدأ التخطيط الانمائي على المستوى** القطري، الأمر الذي يكسب التكامل الاقليمي مضمونه التنموي، على النحو الذي أكدته الأدبيات مؤخراً. كما أنه يشير إلى التجني على الأسلوب الذي انتهجته الوحدة الاقتصادية العربية باتهامه بأنه انحاز إلى ما يسمى «المدخل التجاري» الذي يسلم الأمور إلى مجرد تحرير التجارة. فالتنسيق الانتاجي كان من أول ما شغل الأجهزة التكاملية ولم يكن من المتصور أن يسبق التنسيق انشغال الأقطار عينها بشؤون التنمية قطاعية كانت أم شاملة. بل إن المجلس الاقتصادي حينما لاحظ عام ١٩٥٤ أن كثيراً من البلدان العربية لا تولي قطاع الزراعة حظه الواجب من الاهتمام حثها على انشاء شُعب في الادارات الحكومية للمعاونة في رسم السياسة الزراعية على أسس اقتصادية، كما دعا إلى عقد اجتماعات دورية «لتنسيق السياسة الزراعية».

الخلاصة إذاً ان عقد الخمسينات شهد تطوراً جوهرياً في اتجاهين: الأول هو اشتعال جذوة الصراع الوطني من أجل تنقية الاستقلال الوطني من شوائب الاستعمار ووضوح الأبعاد الاقتصادية لكل من الاستعمار والاستقلال، من خلال سلسلة المعارك التي خاضتها الثورة المصرية؛ والثاني هو تبلور الشعور القومي، ومن ثم تصاعد التوجهات نحو كل من الوحدة السياسية والتكامل الاقتصادي، وتلاقي هذين الاتجاهين، ولو بصورة مبهمة، بحكم تزايد ادراك مدى العلاقة بين الجانبين السياسي والاقتصادي. وقد وجد هذا الاتجاه صدى له في المحاولات الأوروبية من أجل الوحدة والتكامل، بحكم الصلات الوثيقة بين المنطقتين منذ أيام الاستعمار وما تضمنته تلك الصلات من تأثير ثقافي للفكر الأوروبي في الفكر العربي. وقد ترتب على ذلك تأثر هذا الأخير بالنظريات الاقتصادية الشائعة في الأدبيات الأوروبية الغربية، بخاصة فيما يتعلق بمراحل التكامل الاقتصادي. وإذا كان هذا التكامل قد أخضع للتحليل النظري، فإن الوحدة السياسية لم تنل حظها من التأصيل النظري، وظلت طموحات لدى المفكرين القوميين وآمالاً لدى الجماهير. ولم يتم الاتفاق على منهج تحقيق الوحدة العربية. فقد انحصر النقاش حول التكامل الاقتصادي في

أبعاده ومراحله، في ظل اعتقاد مبهم بأن الوصول إلى المراحل المتقدمة يجعل الوحدة الكاملة أمراً ميسوراً، كما تشهد بذلك التجربة الألمانية. من جهة أخرى، فقد أثبتت تجربة الجمهورية العربية أن المبادرة بالوحدة السياسية تدفع بالجانبين السياسي والاقتصادي معاً في آن واحد.

ويشير تسلسل الأحداث إلى تباين مواقف الأطراف المعنية بالقضية:

ـ فالمجالس الشمولية (مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي) كانت محدودة الفاعلية بحكم نشأتها وتكوينها، فلم تحقق تقدماً يذكر على طريق التكامل، واكتفت بعقد اتفاقات لتحرير المبادلات تكرر تعثر تنفيذها وتعديلها. وتعرض كثير من قرارات المجلس الاقتصادي للشلل بسبب تحفظ عدد من الدول عليها. وكان في مقدمة المتحفظين كل من السعودية ولبنان.

ـ وتفاوتت أنظمة الحكم من قضيتي الوحدة والتكامل. فالأنظمة «التقدمية» أمنت بهما وسعت إلى تحقيقهما، ودفعت المجلس الاقتصادي دفعاً في طريق التكامل. أما الأنظمة وثيقة الصلة بالغرب ـ كلبنان ـ فقد عارضت هذا التوجه، كما أن أنظمة الأقطار النفطية ـ كالسعودية والكويت ـ وقفت في طريق القرارات المتعلقة بحرية انتقال اليد العاملة.

ـ غير أن المأساة تجلت في الصراع الذي نشأ بين الأنظمة «التقدمية» عينها، وهو صراع أدى إلى اضعاف مواقفها وساهم في انهيار الوحدة السورية ـ المصرية.

ـ على عكس ما هو شائع فإن أجهزة المنظمات العربية عملت على استصدار قرارات خاصة بالتنسيق القطاعي والتنسيق الاقتصادي العام، بخاصة بعد أن شاع الأخذ بتخطيط التنمية في كثير من الأقطار العربية. غير أن المشكلة التي تعرضت لها بدايات الجهود التنسيقية كانت غياب أسلوب واضح له، بخاصة في غيبة برامج وخطط محددة لدى البلدان الأعضاء. ولذلك جرى التركيز في البداية على تنسيق السياسات.

ـ غير أن الأجهزة القطرية لم تكن على القدر نفسه من الادراك أو التحمس لقضية التنسيق الانتاجي. ويشهد على ذلك تكرار استصدار قرارات بموافاة الأمانة العامة بالبيانات ووثائق الخطط اللازمة لتحقيق التنسيق. ومن الغريب أن الوزراء، أعضاء المجالس العربية، كانوا يكلفون الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ القرارات التي يتخذونها ولا يعملون على توجيه الأجهزة القطرية التابعة لهم على القيام بمسؤولياتها في هذا الصدد.

ـ ولعل من الأمثلة الصارخة على اتخاذ قرارات والتراخي في تنفيذها ما حدث بالنسبة إلى المؤسسة المالية العربية التي لم يكن رأس المال المقرر لها يتجاوز ٢٠ مليون ج.م. (رفعت إلى ٢٥ بعد ابداء الكويت استعدادها للمشاركة) ومع ذلك تكررت مطالبات المجلس الاقتصادي بالتصديق على اتفاقيتها دون أن تحرك الدول المشاركة في تلك القرارات ساكناً من أجل تنفيذها. كذلك تقاعست الدول النفطية في الأخذ باقتراح مصري بإنشاء مؤسسة نفطية عربية. وانتظرت هذه الدول هزيمة عام ١٩٦٧ لكي توافق على إنشاء الصندوق العربي للإنماء كبديل للمؤسسة المالية، وعلى انشاء منظمة عربية للنفط كنادٍ مستقل لها. وهكذا سجلت الهزيمة نهاية للمد القومي وبداية لعهد جديد تسلمت فيه مقاليد الأمور الأنظمة التي كانت توصف بالرجعية، وأعيدت صياغة العلاقات العربية على أسس جديدة.

ثانياً: عقد الثمانينات

شهدت الفترة التي انقضت منذ هزيمة عام ١٩٦٧ ثم انتصار عام ١٩٧٣ عدداً من المتغيرات على المستويين الدولي والعربي، أصابت النظرة إلى التكامل الاقتصادي والوحدة العربية بتعديلات جذرية.

فعلى الصعيد **النظري** حدث تطور كبير في معالجة كل من قضية التنمية وقضية التكامل في الدول النامية، بخاصة بعد أن أصيبت المحاولات في كل منهما بالعديد من الاحباطات. ففي مجال التنمية تزايد الادراك لمخاطر تلك المحاولات، التي تمت في اطار من التبعية للنظام الرأسمالي الدولي، الذي نجح في شق صفوف دول العالم الثالث التي سعت إلى اكتساب موقع لها على خريطة العالم من خلال جبهة عدم الانحياز وما حققته في مؤتمر التنمية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٦٢، والذي أدى فيما بعد إلى تصحيح منظومة الأمم المتحدة بإنشاء منظمة مؤتمر التجارة والتنمية (الانكتاد)، وتوالت الدراسات مؤكدة انتهاج استراتيجيات جديدة تقوم على أساس تنمية مستقلة تتوجه نحو اشباع الحاجات الأساسية في اطار من الاعتماد على النفس. وكان من الواضح أن الاعتماد على النفس يتعذر تحقيقه في دولة نامية على انفراد، وان الأمر يتطلب تحقيق **اعتماد جماعي على النفس**. وترجم هذا إلى مضمون جديد بالنسبة إلى التكامل بين مجموعات الدول النامية جعل البعض يصفه بأنه تكامل من أجل الانماء أو **تكامل انمائي**. وبمقتضى هذه النظرة الجديدة أعيد النظر في مراحل التكامل، وتأكد أن تحرير التجارة لا يستطيع بمفرده أن يدفع عملية النمو الاقتصادي بين الدول الأعضاء في تكامل اقتصادي، إذ يقتضي الأمر تعديلاً هيكلياً في بنية اقتصادات تلك الدول، يخلق قاعدة متسعة للتبادل التجاري المنشود.

وبعبارة أخرى، فإن التحليل الاقتصادي حينما تعمق في محددات كل من العرض والطلب الكليين أدرك الفارق الجوهري بين أوضاع الدول المتقدمة والدول النامية. فالمشكلات التي تعانيها الدول الرأسمالية المتقدمة هي في الغالب مشكلات ذات طبيعة عارضة أو دورية، تكمن غالبية أسبابها في جانب الطلب، وان ما حققته تلك الدول من اتساع في قواعدها الانتاجية يرفع من مرونة استجابة العرض لتغيرات الطلب. وفي هذا الإطار فإن مفهوم «السوق المشتركة» كنطاق أوسع للطلب يكون هو الحل المنطقي لتلافي انحصار نشاط كل دولة في نطاق طلبها المحلي وخضوعه لدرجة عالية من عدم التأكد بالنسبة إلى الطلب الخارجي، بخاصة وقد ثبت كبر حجم مضاعف التصدير في تلك الاقتصادات. أما في الدول النامية فإن الخلل يكمن في جانب العرض الذي يصعب عليه أن يستجيب، في أجل محدود، إلى تغيرات الطلب، لأن الاستجابة تتطلب توسعاً في طاقات الانتاج، وهو ما يتعذر تحقيقه، إلا من خلال النظام الدولي، إذ إن تشابه الاقتصادات النامية في هياكل الانتاج القائمة على التخصص في القطاعات الأولية وفي الصناعات الاستهلاكية التي راجت في ظل منهاج الاحلال محل الواردات، يجعلها جميعاً تتجه إلى الدول الصناعية من أجل الحصول على السلع الوسيطة المصنعة وعلى السلع الرأسمالية، ثم على قطع الغيار لها. ولذلك فإن الاعتماد الجماعي على النفس يجب أن يترجم إلى تعديل جوهري في هياكل الدول المتكاملة، بحيث ينشأ فيما بينها تكامل رأسي يعني مزيداً من الترابط العضوي في هياكلها الانتاجية. وهكذا تصبح تجربة الكوميكون ذات مغزى أكبر بالنسبة إلى الدول النامية، لأن تعديل الهياكل الانتاجية يحتاج إلى تخطيط مشترك طويل الأجل وإلى اتفاق حول قواعد حماية الصناعات الناشئة وتبادل منتوجاتها، إلى أن تثبت اقدامها في مواجهة المنافسة العالمية. كما أن هذا التخطيط ضروري من أجل ضمان

التكافؤ في توزيع الأعباء والمنافع، بما يساعد على اقامة مجموعات متكاملة من الأنشطة توزع مفرداتها على الدول الأعضاء في آن واحد.

وكما أن نظريات التنمية والتكامل قد تعرضت لمراجعات أساسية، فإن التجارب نفسها نالت حظها من المراجعات. وقد أخذت بعض المراجعات شكل محاولات للتقويم وتصحيح المسيرة، بينما انتهى معظمها إلى تعديل في الأجهزة والنظم التكاملية القائمة. فتجربة منطقة التجارة الحرة في أمريكا اللاتينية، التي كانت من الأمثلة البارزة في الستينات، تعرضت مؤخراً للتعديل. وكذلك منظمة التعاون من أجل التنمية، التي ضمت ايران وباكستان وتركيا والتي تميزت بانتهاج أسلوب المشروعات المشتركة، تعرضت هي الأخرى لتعديل. وتداعت تجمعات اقليمية عديدة في افريقيا حيث قام معظمها على أساس علاقات متوارثة منذ عهد الاستعمار سرعان ما اتضح أنها لا تصلح كقاعدة للتكامل. وفي كثير من الأحوال تصاعدت الخلافات السياسية بين دول متجاورة، فأنهت ما كان قائماً بينها من تكامل. وفي أحيان أخرى أدى قصور المنهج القائم على فكرة السوق، والأمل في اتساع الطلب، إلى تزايد الاعتماد على دول المركز، نتيجة لضعف العلاقات الانتاجية بين الدول الأعضاء في التكامل. وقد تفاقم الأمر في ظل الثورة التقانية الثالثة التي يعيشها العالم اليوم، بحيث أصبح اللهث وراء التقانة هدفاً قائماً بذاته، وأصبحت الدول التي نجحت في احداث تصنيع سريع مضرب الأمثال حتى ولو كان الثمن مزيداً من التبعية. وفي معظم أقاليم العالم الثالث اتجهت الأنظار إلى جانب المال الذي تزايدت الحاجة المشتركة إليه، وترتب على ذلك ظهور مؤسسات جديدة تعنى بنواحي التمويل وبالترتيبات النقدية التي تعنى بتسوية المدفوعات. وإذا كانت هذه المؤسسات قد استطاعت أن تساهم في حل مشاكل المدفوعات الجارية بين الدول المعنية، فهي لم تساعد كثيراً على معالجة التمويل الرأسمالي اللازم للتنمية.

وقد شهدت التجربة الأوروبية هي الأخرى تطوراً في شقيها. فقد تراجعت دعاوى الوحدة الأوروبية وانصب الاهتمام على التكامل الاقتصادي الذي أفسح مجالاً لمؤسسات فوقية ولاجتماعات دورية للمسؤولين عن السياسة الاقتصادية في الدول الرأسمالية الرئيسية، بما يجعلها تأخذ شكل حكومة عالمية تقرر ما تتبعه الدول المشاركة من سياسات، وتفرض على المنظمات الدولية وعلى النظام الاقتصادي العالمي ما تراه. وهكذا طغى البعد الاقتصادي على الاعتبار السياسي، وتأكد لدى الدول الرأسمالية أن مصالحها تتحقق من خلال قوة الاستعمار الحديث الذي تتفاهم فيما بينها على تسخيره من أجل تحقيق مصالحها المشتركة على حساب باقي العالم، ولا سيما الدول النامية. ولعل تراجع التوجه الوحدوي الأوروبي كان مما تسعى إليه الشركات عابرة الجنسيات. فهذه الشركات، التي انطلق معظمها من الولايات المتحدة، لا ترغب في مواجهة دول وحدوية كبرى لأنها تفضل التعامل مع دول متفرقة، وإن كانت ترحب بوجود تكامل يفسح السوق أمامها. وهي تطبق ذلك بوجه خاص على دول العالم الثالث لتتمكن من التعامل معها منفردة ثم استغلال تجمعاتها الاقليمية كمنافذ للتسويق.

أما الدروس المستفادة من تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي فمتعددة: أولها أن التعددية فيها لا تزال قائمة. فإلى جانب السوق المشتركة لا تزال هناك تجمعات أخرى، بعضها أضيق نطاقاً، كمجموعة البنيلوكس، والبعض الآخر أكثر اتساعاً كمنطقة التجارة الحرة؛ والدرس الثاني أن الجماعة الأوروبية التي بدأت بستة أعضاء تضاعفت عضويتها. والأمر الجدير بالنظر أن الأعضاء الجدد يمرون **بمرحلة تأهيل** قبل أن يتمتعوا بالعضوية الكاملة. فمع تقدم المسيرة

التكاملية لدول الجماعة تزداد الفوارق الاقتصادية بين هـذه الدول وبـين الدول الأخـرى، ويصبح على الجماعة أن تساعد الأعضاء الجدد على اجتياز مرحلة تطور تمكنهم من تحمل أعباء العضوية على نحو يعظم فرص الاستفادة من ثمارها. وبعبارة أخرى فقـد أدركت تلك الـدول ضرورة التهيئة للتكامل من خلال ما يمكن تسميته **مرحلة انماء تكاملي**.

غير أن الدرس الأكبر تجتمع فيه النظرية الغربيـة للتكامـل مع **المتغـيرات المستجدة**. فقـد شهدت بداية السبعينات انهيار النظام النقدي العالمي وبروز ظاهرة التضخم الركـودي التي قلبت النظريات السائدة حول التقلبات الدورية للنظام الرأسمالي رأساً على عقب، إذ جمعت بين التضخم الذي يصحب عادة فترات التوسع وبين الركود الذي هو من خصائص فترات الانكماش. والأخطر من ذلك هو امتداد هذه الظاهرة فترة غير عادية رغم ما تضمنته من استمرارية لمعـدلات متزايـدة من البطالة التي كان يدعى أن النظام الرأسمالي يتفاداها لما تتضمنـه من أبعاد اجتمـاعية تعصف به. وكان معنى ذلك أن هناك حلاً تم على حسـاب باقي العـالم، ولا سيما العالم الثالث. وقـد تمثل هـذا الحل في عـودة ممارسـات الثلاثينـات إلى الظهور، حيث تخـلى العالم الـرأسمالي عن دعـواه بضرورة التمسك بحرية التجارة، فبدأ يفرض قيوداً حمائية تجاه العـالم الثالث، واستغـل سلاحي التضخم والركود لتحويل مزيد من موارد هذا الأخير إليه عن طريق الاخلال بشروط التبـادل معه. ثم عمد إلى استخدام الأسلحة النقدية لتحقيق مزيد من الابتزاز، الأمر الذي دفع بأسعار الفائـدة إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، وأدى إلى تفاقم مشكلة المديونية التي ترتبت على انعدام التكـافؤ في التبـادل الدولي. وهكـذا وقفت التجمعات التكـاملية بـين دول العالم الثـالث عاجـزة أمام هـذه الغزوات المتتابعة، وبدأت كل دولة تسعى إلى تلمس حلول لمشاكلها الخاصة ولو بـأساليب منفـردة كان في مقدمتها ما يسمى اعادة الجدولة، التي تترك كل دولة مدينة فـريسة لـدائنيها تحت مظلـة المنظمات الدولية التي تتحكم فيها الرأسمالية العالمية.

من جهـة أخـرى، واجـه التجمـع الأوروبي التـدهـور في النظـام النقـدي العـالمي بتنسيق للسياسات النقدية تحول فيما بعد إلى نظام نقدي أوروبي تتم من خلاله السيطرة على حركة أسعار الصرف التبـادلية، عن طـريق فرض حـدود لا تتعداهـا، ثم الاتفـاق المشتـرك عـلى تعـديـلات في السياسات الاقتصادية الداخلية للـدول الأعضاء، بمـا يضمن بقاء أسعـار الصرف ضمن الحدود المتفق عليها. ويتفق هذا التطـور مع مـراحل التكـامل التي تـرسمها النظـرية المتبعـة، حيث يأتي تنسيق السياسات في مراحل متقدمة من العملية التكاملية، ويرجـع هذا إلى أن التجمـع التكامـلي ينتقل عبر الزمن من مرحلة «إعادة الحسـابات» الاقتصـادية إلى مـرحلة «تنميـة مشتركـة». ففي البداية، يجري تحرير التبادل التجاري حتى يمكن اعادة حسابات المنشـآت القائمـة على أسـاس الأوضاع الجديدة التي تنشئها السـوق المشتركـة، والتي تختلف عن الحسابـات التي أقيمت على أساسها تلك المشروعات، والتي كانت تأخذ في الاعتبار الطلبين المحلي والخـارجي في ظل قيـود على حركة التبادل التجاري. فإذا استقرت أسس تلك الحسابات يصبح من الضروري تـوجيه التجمـع التكاملي نحو النمو، بشرط ألا يصحب ذلك تباين في معدلاته يعصف بمبدأ التكافؤ في المنافع. ومـع التحول من نظام بـريتون وودز القـائم على تثبيت أسعـار الصرف إلى نظام تحـريك هـذه الأسعار أصبح من الممكن ـ إذا تركت لقـوى السوق ـ أن تؤدي حـركتها إلى تبـاين الأوضاع النسبيـة في التبادل الدولي، سواء داخل السوق نفسها أو ما بين دولها وباقي العالم، وهو ما نشهده اليـوم من حركات للدولار تجاه العملات الرئيسية الأخرى. وهكذا تسقط مقولة تغليب قوى السـوق بالنسبـة إلى واحد من أهم الأسعار، تماماً كما تسقط بالنسبة إلى سعر آخـر هو سعـر **الفائدة**، حيث يعتبر

كلاهما من «أدوات السياسة الاقتصادية» التي يسيطر عليها عادة البنك المركزي. وبعبارة أخرى، فإن الدول الرأسمالية لا تؤمن بالحرية المطلقة لقوى السوق، بل هي تأخذ بمبدأ إدارة السوق. وعندما تدخل في تجمع تكاملي فهي تأخذ بمبدأ الإدارة المشتركة للسوق، سواء في مرحلة اعادة تنظيمه أو في مرحلة تنمية الاقتصادات المشاركة فيها.

وقد تأثرت حركة التكامل العربي بالتطورات العالمية السابقة، كما تأثرت بعوامل خاصة عملت في الجانبين السياسي والاقتصادي. ففيما يتعلق بالجانب السياسي جرى **استغلال هزيمة عام ١٩٦٧ لاجهاض المد القومي** الذي كان يتهدد بعض الأنظمة العربية. فقد وجدت فيها تلك الأنظمة ما تستغله ـ ومن خلفها القوى الاستعمارية المساندة لها ـ كذخيرة تضرب بها دعاة القومية العربية المتوجهة إلى الحرية والاشتراكية والوحدة وتسعى إلى إثبات أن هذه التوجهات كانت من الأسباب الرئيسية للهزيمة، وإقامة بديل يتمثل في العودة إلى «التراث» العربي، بدلاً من الانقياد إلى مبادىء «مستوردة». وترتب على ذلك إذكاء الفكر الديني السلفي وإحداث مجابهة مصطنعة بين التيارين القومي والاسلامي. ورغم اجتياز محنة الهزيمة عام ١٩٧٣ فقد ظل سلاح الهزيمة هو المشهور وأضيف إليه دعوى أخرى هي أن العودة إلى حظيرة الايمان كانت هي مفتاح الانتصار. واستخدم المال الذي تدفق على الأقطار النفطية كسلاح في ترويض الأنظمة «التقدمية» وفي تغذية الحركات السلفية في أرجاء الوطن العربي.

وإذا كانت الثورة المصرية قد ضربت في حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧ بسبب مساندتها **لحركات** التحرر في العالم الثالث، بخاصة في افريقيا، وفي مقدمتها **المغرب العربي**، فإن عمق الروابط الاقتصادية التي فرضها الاستعمار الأوروبي على بلدان المغرب جعلها تتجه إلى تكامل مغربي وثيق الصلة بالسوق الأوروبية المشتركة. وقد فشل هذا التوجه بسبب الخلافات السياسية المتكررة واستمر العمل بأسلوب **التنمية القطرية** الذي أثبت قصوره عن تحقيق القدرة على التنمية المستقلة. فرغم وفرة الموارد النفطية لدى الجزائر، فقد آلت التنمية القطرية فيها إلى مديونية كبيرة للسوق المالية العالمية. كما انتهت التنمية القطرية للمغرب إلى توجهها مؤخراً للانضمام مباشرة إلى السوق الأوروبية المشتركة. كذلك تراجعت التنمية في تونس التي كانت نموذجاً يساق في وجه النموذج الاشتراكي للتنمية المستقلة، رغم ما توافر لها من موارد إبان الحقبة النفطية، ورغم دعوة تونس لرأس المال العربي من خلال مشروعات مشتركة، فإن هذه المشروعات اتجه معظمها إلى قطاع السياحة، وهو قطاع لا يستطيع قيادة التنمية ما لم تصحبه استراتيجية انمائية سليمة، وهو ما غاب عن الخطط التونسية القطرية التوجه. ورغم انتقال الجامعة العربية وبعض المنظمات العربية إلى تونس فقد انتشرت فيها الدعاوى السلفية في ظل النظام الأوتوقراطي الذي خضعت له منذ عهد الاستقلال. أما ليبيا، التي سنحت لها فرصة نادرة لتحقيق تنمية تعوضها عن التخلف الذي فرضه عليها الاستعمار، فقد تركت هذه الفرصة تفلت منها من خلال اساءة استخدام مواردها وتفضيلها توجيه مشروعاتها المشتركة إلى دول افريقية في غيبة منظور اقليمي واضح. ورغم الصيغ المتعددة للوحدة التي توجهت بها شرقاً وغرباً، فإن أياً منها لم يخدم التيار القومي الوحدوي، بل إن ما صحبها من ممارسات، كطرد العمال العرب عندما استحكمت بها أزمة ساهمت في **تعميقها السياسات** القاصرة، أظهر ازدواجية في الفكر تنفي عنه صدق التوجه الوحدوي.

ولم يقتصر المال النفطي ـ معززاً بالتوجه السلفي ـ على افشال نماذج التنمية القطرية،

وإيقاف المد القومي الوحدوي، بل نجده يغذي سلسلة من الحروب اختيرت مواقعها بعناية. ففي المغرب العربي انقاد البلدان الكبيران، الجزائر والمغرب، إلى حرب الصحراء، دون أن يسعى أي منهما إلى حل المشكلة عن طريق وحدة تضمهما واقليم الصحراء. وفي السودان أوقد نظام «اسلامي» مشوه جذوة الانشقاق في الجنوب التي غرسها الاستعمار، فإذا بالمال النفطي العربي يغذيها بدلاً من أن يدعم الوحدتين الوطنية والقومية أو أن يضع نفسه في خدمة الصراع ضد الاستعمار. ويحمل هذا الصراع نذيراً بما يمكن أن ينطوي عليه الإدعاء بالحكم باسم الدين يضاف إلى النذير الايراني. كما استدرج العراق إلى حرب خبيثة من أجل تكرار المثلث الذي سبقته إليه مصر: الحرب فاستنزاف الموارد فالانفتاح، الذي يعني اسقاط البعد التكاملي القومي، ودعوة رأس المال الأجنبي إلى الإقالة من العثرة، فإذا به يعصف بكل من الاستقلالين السياسي والاقتصادي. وفي لبنان، الذي كان يقدم على أنه واجهة للديمقراطية الغربية (وإن كانت في واقعها ديمقراطية اسرية) وللاقتصاد الحر الذي وقف صامداً في وجه أي تكامل اقتصادي عربي فعال، تصارعت القوى المختلفة: تقدمية كانت أو سلفية، وطنية أو تابعة، قومية أو طائفية، على أشلاء القضية القومية الأولى وجثث أبنائها. وخريطة الحروب العربية تثير التأمل: فهي تجمع جناحي الوطن العربي ووسطه، شماله وجنوبه، كما تنتشر في أقطار ذات أنظمة متباينة: بعضها اشتراكي والبعض الآخر رأسمالي؛ وبعضها قطع شوطاً على طريق النمو، والبعض الآخر في عداد الدول الأقل نمواً؛ والبعض طبق النظام الديني والآخر كان علمانياً. غير أن أخطر ما فيها هو أن ثلاثة من البلدان الأطراف في هذه الحروب (السودان والعراق والمغرب) تملك فيما بينها حوالى ٦٠ بالمائة من الأراضي القابلة للزراعة، في الوطن العربي وحوالى ٥٠ بالمائة من الأراضي المزروعة فعلاً، وتقع فيها ٦٠ بالمائة من مشروعات الأمن الغذائي التي تجري دراستها حالياً. فإذا أضفنا إليها الجزائر والصومال ارتفعت النسبة الأولى إلى أكثر من ٧٥ بالمائة والثانية إلى حوالى ٦٠ بالمائة.

على أن أخطر ما أصاب الصف العربي كان إقدام السادات على عقد اتفاقات كامب ديفيد وما أعقبها من خروج مصر منه بترحيب من عدد من الأنظمة العربية التي كانت تتطلع إلى وراثة الدور القيادي لمصر، ومن بعض القوى في داخل مصر التي كانت تريد أن تزيل عنها وجهها العربي، حتى توجه النظام في مصر إلى تبعية كاملة للمعسكر الرأسمالي تحقيقاً لمصالحها الخاصة. وأعقب هذا تشتت في منظمات العمل العربي المشترك، وهو ما استغلته بعض القوى العربية لإضعاف الإطار المؤسسي للتكامل العربي كجزء من تثبيت زمام القيادة في يديها. وفي ظل هذا التفكك العربي، ومع قيام الثورة الايرانية، ثم نشوب حرب الخليج، بدأت الأقطار النفطية الخليجية في إقامة منظمتها الخاصة بعيداً عن باقي الأقطار العربية الأخرى، بما فيها العراق، **أكبر الأقطار الخليجية. وقد سيطر الاعتبار الأمني على مجلس التعاون الخليجي في البداية، من** خلال نظرة جزئية إلى الأمن الخليجي بمعزل عن الأمن القومي العربي، وهو ما اتضح خطؤه مؤخراً. وفي ظل هذا التفكك العربي تزايدت حدة الصراعات العربية. وهكذا فإن الأقطار العربية التي وقعت في قمة عمان (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠) ميثاق العمل القومي، الذي استهل نصوصه بتأكيد حيدة الجانب الاقتصادي وتجنيبه الخلافات السياسية، ضربت بتوقيعها عرض الحائط وأحالت خلافاتها السياسية إلى حروب سافرة ومقنعة. وفي ظل هذه الصراعات يكون التكامل الاقتصادي هو الضحية الأولى.

كان من الطبيعي أن يصحب تراجع المد القومي وفشل المناهج القطرية للتنمية **تدهور في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي**. فإلى جانب انعكاس كل من الظاهرتين السابقتين على الفكر

التكاملي والممارسات العملية، ظهرت عوامل أخرى أضرت بالتكامل الاقتصادي على نحو بالغ، يمكن اجمالها في الآتي:

١ ـ تعثر المسيرة التكاملية السابقة، بخاصة في أعقاب حرب عام ١٩٦٧، رغم حداثة العهد بمجلس الوحدة الذي باشر أعماله عام ١٩٦٤، مبتدئاً بإصدار قراره بإنشاء السوق المشتركة، ورغم أن القرار لم يتجاوز مرحلة منطقة التجارة الحرة، فإن احتواء ديباجته على الحريات، التي نصت عليها اتفاقية الوحدة الاقتصادية نفسها، جعل كثيراً من البلدان تتذرع بأن **المجلس يسير بخطى طمّاحة** لا يبررها الواقع العربي. **وظلت صفة الطموح والابتعاد عن الواقعية من التهم** التي توجه إلى المجلس حتى بعد مضي أكثر من عقدين على قيامه. وقد رفضت الكويت مثلاً تنفيذ القرار لاستهدافه (على المدى البعيد) تحقيق حرية الانتقال للأفراد، وشاركتها في ذلك البلدان النفطية الأخرى التي انضمت فيما بعد (باستثناء السعودية) إلى عضوية المجلس.

٢ ـ ومع مضي الوقت توسع الهيكل المؤسسي على نحو جمع بين الاطار الدولي لمنظومة الأمم المتحدة والإطار الشائع بين التجمعات الاقليمية، وإن ظل قاصراً قياساً على النظام الأوروبي الذي اتسم بوجود أجهزة فوق قطرية، تشمل تمثيلاً نيابياً مشتركاً. ولم يكن مثل هذا التمثيل ممكناً في بلدان يأخذ معظمها بالحكم الفردي المطلق. وهكذا **ظلت الشعوب العربية معزولة عن** عمليات اتخاذ القرار، سواء على المستوى القطري أو على المستوى القومي.

٣ ـ وصحب ذلك تمسك **بذريعة السيادة الوطنية** ورفض كل محاولة لإعادة تنظيم مجلس الجامعة العربية أو أي من المجالس الشمولية الأخرى (مجلس الوحدة أو المجلس الاقتصادي) على نحو يكفل الزامية القرار الجماعي. ورغم أن منظمة كالكوميكون مثلاً لا تعتبر منظمة فوق قطرية، فإن أعضاءها يأخذون قراراتها مأخذ الجد، الأمر الذي يجعلها ذات جدوى حقيقية، وهو ما تفتقده المنظمات العربية. وتنشأ عن ذلك حلقة مفرغة: فتجاهل القرارات الجماعية يضعف فاعليتها ويزيد من الميل إلى تجاهل المزيد منها.

٤ ـ ما تسبب عن حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ من **تكالب على المال**. فالأولى عصفت باقتصادات بلدان المواجهة وترتب عليها صفقة بين البلدان النفطية (التي كان معظمها يخضع لأنظمة وصفت بالمحافظة) وبين بلدان المواجهة (ومعظمها من بلدان ذات أنظمة «تقدمية»). وبموجب هذه الصفقة استقلت الأولى بإدارة شؤون النفط بمعزل عن السياسة والقضايا العربية، بل إن مسؤولاً في المنظمة الوليدة ـ الأوابك ـ أعلن عن كونها نتاجاً لكل من الأوبك والسوق الأوروبية المشتركة!! وأكد ميثاق تلك المؤسسة التزامها بما يكفل رفاهية الدول المستهلكة.

٥ ـ أما حرب عام ١٩٧٣ فرغم أنها أوجدت الفرصة التي انتهزتها البلدان النفطية لتصحيح أسعار النفط، فقد كانت بداية لحقبة جديدة هي **الحقبة النفطية** التي أوجدت تقسيماً جديداً بين مجموعتين من البلدان العربية: بلدان الفائض وبلدان العجز. وقد كانت اقتصادات الأولى أكثر تخلفاً حتى ذلك الحين، فبدأت مرحلة جديدة من **التنمية القطرية** معتمدة على المال لاستيراد كل شيء بما في ذلك اليد العاملة من دول العجز وغيرها. ورغم أن انتقال اليد العاملة يعتبر من سمات التكامل، فإن ما حدث لم يكن تكاملاً، بل استكمالاً حصلت بموجبه البلدان الغنية على حاجتها دون أن تقبل اخضاع الحركة لأي قواعد تكاملية أو قبول الالتزام باتفاقية جماعية بشأنها.

٦ ـ ومع تدفق الفوائض المالية إلى البلدان النفطية وتوجيه هذه الفوائض إلى **الاستثمار في**

الأسواق المالية العالمية تصاعدت المطالبة باستثمار الأموال العربية في الوطن العربي من أجل تنميته. وفي البداية عمدت البلدان النفطية إلى انتهاج الأسلوب الذي سبقت إليه الكويت، وهو إنشاء صناديق قطرية امتدت مساعداتها إلى دول نامية أخرى غير عربية، كنوع من تضييق الخلافات بين بلدان الفائض وبلدان العجز، وهي الخلافات التي منعت **الأقطار العربية من اتخاذ** مواقف موحدة في المحافل الدولية ازاء القضايا الاقتصادية العالمية الرئيسية، الأمر الذي قلل من فرص تنسيق السياسات الاقتصادية الخارجية للبلدان العربية، كما أنه فتح الباب على مصراعيه أمام استخدام أسلوب المعونات الثنائية كبديل لتعاون متعدد الأطراف تهيأت الفرصة له بخروج الصندوق العربي للانماء إلى الوجود. ورغم أن البلدان النفطية أيدت في البداية قيام صندوق نقد عربي، كرد فعل أولي لتدفق الفوائض عليها، في وقت اشتد فيه اضطراب الأوضاع النقدية العالمية، فإنها سرعان ما جمعت صفوفها وأرست معالم سياساتها الاستثمارية في الخارج، فأدارت ظهرها للصندوق الناشىء ورفضت دعمه، بينما راحت تشتري لنفسها مقعداً في صندوق النقد الدولي باغداق مليارات الدولارات عليه. وفضلت الاستمرار في أسلوب التعاون الثنائي شريطة موافقة صندوق النقد الدولي على سياسات الدول المستفيدة.

٧ ـ وظهرت مدرسة جديدة تفتح الباب أمام عودة الأموال العربية من خلال ما سمّي «المشروعات المشتركة». فالساعون إلى دفع عجلة التكامل رأوا فيه فرصة لولوج **المدخل الانتاجي** الذي تزايدت المطالبة بتغليبه على ما سمّي المدخل التجاري القائم على تحرير التدفقات الاقتصادية. أما الأقطار النفطية فقد وجدت فيه فرصة لتفادي الانتقادات التي وجهت إلى أساليبها الاستثمارية. وقد اندفع مجلس الوحدة في هذا الاتجاه منشئاً عدة شركات قابضة مشتركة. والواقع أن هذه الشركات لم تعد أن تكون نوعاً جديداً من الصناديق التي تودع فيها أموال يعاد استثمارها في الخارج مرة أخرى إلى حين الاهتداء إلى مشروعات انتاجية تمولها. وهكذا غاب عن المشروعات المشتركة صفة «المشروعات» وصفة «المشاركة».

٨ ـ وفي اندفاعها نحو التنمية القطرية بهدف تعويضها عما فاتها وعما بات ممكناً أن تحققه بغناها من رفاهية لشعوبها، فتحت البلدان النفطية أسواقها أمام سلع الاستهلاك وسلع الاستثمار وخدمات شركات الإنشاء من العالم الرأسمالي وتوابعه، فأحكمت على نفسها **حلقات التبعية** له، سواء من حيث التصدير أو من حيث الاستيراد أو الاستثمار. وساهمت من خلال الهجرة العمالية إليها ومن خلال التمويل غير المصحوب بقدرات رأسمالية ذاتية، في نقل هذه الأنماط التبعية إلى بلدان العجز، فاستسلمت هذه الأخيرة للمديونية الخارجية إلى حد هدد التنمية فيها بالتوقف، حيث شاع فيها قدر كبير من التراخي في استقطاب قدراتها الذاتية أملة فيما تستدرجه من أموال من البلدان النفطية من المنافذ المختلفة. وأصبح من الأمور المألوفة القول إن هناك ضريبة على البلدان النفطية أن تؤديها، سواء بالنسبة إلى بلدان المواجهة التي كان انتصارها في الحرب مفتاحها إلى الغنى، أو بالنسبة إلى غيرها حرصاً على استقرار أوضاعها الاجتماعية وعدم تفشي روح التذمر فيها، ومن ثم انعكاسها على استقرار البلدان النفطية نفسها.

٩ ـ وقد أدى تفشي وهم **استيراد التقانة** إلى اتباع ممارسات عمقت من التبعية والتجزئة. فالأقطار النفطية تصورت أنها تستطيع مقايضتها بالمال بينما **استسلم** كثير من دول العجز إلى مشاريع مشتركة مع الدول المالكة للمال والتقانة معاً، فوقعت بذلك فريسة للشركات عابرة الجنسيات المتحكمة في الجانبين. ولم يقتصر الأمر على المشروعات الصناعية، بل تعداها إلى باقي

القطاعات بما فيها قطاع الزراعة الذي يشغل المكانة الأولى في معظم تلك البلدان.

١٠ ـ ورغم أن الاتفاق العربي انحصر في النهاية في مواجهة **الانكشاف الغذائي** لما اتضح من خطورته على الأمن القومي، وعلى القوة الاقتصادية التي اعتقد العرب أنهم امتلكوا ناصيتها بامتلاك المال، فإن الجهد المشترك في هذا المجال الحيوي ظل بعيداً عن المطلوب. فقد انفردت السعودية ببرنامج خاص بها لتحقيق اكتفاء ذاتي من القمح ولو بكلفة غير اقتصادية، ورغم ذلك تعاظم صافي استيرادها من الحبوب من ٦٠ دولاراً للفرد عام ١٩٧٤ إلى ٦٩٠ دولاراً عام ١٩٨٤ لتصبح ثاني بلد بعد مصر في قيمة استيراد الحبوب. وارتفعت نسبة واردات المنطقة العربية إلى واردات باقي العالم من الحبوب بين التاريخين المذكورين من ٧,٦ بالمائة إلى ١٨,٥ بالمائة رغم أن العرب لا يشكلون سوى حوالى ٤ بالمائة من جملة السكان، ورغم الاتفاق على إنشاء هيئة عربية للتنمية الزراعية تبدأ أعمالها في السودان، فقد تعرض السودان نفسه للمجاعة.

ومن الواضح أن من أهم العوامل المشتركة بين المؤثرات السابقة هو وفرة المال التي تعتبر ظاهرة نادرة في العالم النامي الذي تتعثر التنمية في معظم دوله بسبب الافتقار إلى الموارد المالية الذاتية حتى في إطار التجمعات الاقليمية التي تقوم بين بعضها. ولذلك فقد ساد الاعتقاد بأن هذه الوفرة يمكن أن تدعم تنمية مشتركة، وأن تنشط حركة عوامل الانتاج بين البلدان العربية نظراً إلى التناسب العكسي بين الوفرة المالية والوفرة البشرية. ولذلك فقد تعددت الاجتهادات من أجل **استغلال المال لدعم التكامل الاقتصادي العربي**. إلا أنها انتهت إلى نتائج عكسية:

أ ـ فقد ظهرت مدرسة جديدة **أسقطت مبدأ المرحلية** في تحقيق التكامل، مركزة على احتواء اتفاقية الوحدة على جميع مناهج التكامل. ودعت جميع البلدان العربية إلى الانضمام إليها تختار منها ما تشاء، على أمل أن يؤدي ذلك إلى اجتذاب بلدان الفائض (بعد أن حصل معظمها على الاستقلال مؤخراً) إلى الانضمام إلى مجلس الوحدة ثم المضي في طريق الوحدة الاقتصادية إلى نهايته. وكان معنى ذلك تحول مجلس الوحدة إلى صالة عرض ينتقي منها كل بلد ما يشاء، دون أن يكون في نيته التعامل مع كل أقسام تلك الصالة. وأدى هذا إلى افتقاد الأسس التي تبنى عليها معايير توزيع الأعباء والمنافع وإلى تجاهل قاعدة تأهيل الأعضاء الجدد ليلحقوا بالمسيرة السابقة.

ب ـ وظهر اتجاه آخر أسقط عمداً اصطلاحي الوحدة والتكامل واستعاض عنهما باصطلاح جديد ليس له أساس علمي هو **العمل المشترك** الذي يبدو أقوى من مجرد التعاون وإن لم يرق إلى التكامل. وسعى أصحاب هذه المدرسة إلى وضع منهج جديد بديل لمراحل الوحدة الاقتصادية تحت عنوان «استراتيجية العمل المشترك». وهكذا تم استغلال الخطوة التكتيكية التي اتبعها عبد الناصر عام ١٩٦٤ في مواجهة خطر يتهدد الوطن العربي، بدعوته إلى وحدة الصف من أجل عمل عربي موحد، إلى استراتيجية بديلة لاستراتيجية وحدة الهدف: الوحدة العربية الكاملة. وأعلنت الأمانة العامة الاقتصادية للجامعة فتح باب الاجتهاد في رسم صيغة جديدة للتكامل الاقتصادي العربي فدقت بذلك أول مسمار في نعش مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمنهج الذي قام على أساسه. وتفاوتت الاجتهادات:

ـ فذهب البعض إلى الواقعية والبدء من القائم ومحاولة تطويره تجنباً للطموح الذي تردد كمأخذ رئيسي على منهج التكامل المستهدف لوحدة اقتصادية في أجل منظور. وظهر مصطلح جديد آخر هو «القطاع المشترك» قصد به الجمع بين التنظيمات الرسمية وغير الرسمية وتشكيل كيان قائم بذاته بعيداً عن أي مؤسسة تكاملية مركزية.

ـ وذهب البعض إلى تركيز الجهود في مجالات بعينها يمكن تحقيق نجاحات فيها تدفع التكامل خطوات إلى الأمام. غير أن معايير الاختيار تعددت، حيث ركز البعض على مجالات تفتح فرصاً أمام استثمار الأموال العربية في الوطن العربي مساهمة في تعزيز التنمية في بلدانه، بينما فضل البعض الآخر انتقاء قضايا تشغل الوطن العربي في مجمله كالأمن الغذائي، وذهب آخرون إلى أنه لا يجوز الفصل بين العمل المشترك والهاجس الأول لبلدان في سبيل النمو وهو التنمية.

ـ وانتهى الأمر إلى منهج توفيقي جمع بين التركيز على القضية الأساسية، وهي التنمية، وربطها بما يقلق العرب جميعاً، وهو الأمن؛ ثم العودة إلى الواقعية باختيار عدد من المجالات بدعوى أنه يشغل أولوية متقدمة في المرحلة الأولى من الاستراتيجية.

ج ـ وقد تضمنت الاستراتيجية التي أقرتها قمة عمان **اقامة نشاط تخطيطي على المستوى القومي** ينشغل بتحضير خطة التنمية العربية المشتركة ومتابعة تنفيذها، بل إنها ذهبت إلى الزامية الخطة في المجالات المنتقاة للعمل العربي المشترك. ومع ذلك نص ميثاق العمل القومي، الذي أقره المؤتمر نفسه، على اعتماد مبدأ التخطيط القومي للمشاريع العربية المشتركة. ومع الميثاق والاستراتيجية جرى اقحام مقترح آخر سمّي عقد التنمية العربية المشتركة. وبدا هذا المقترح كما لو كان مزايدة على وثيقة الاستراتيجية التي كان يفترض أن يتضمن تنفيذها تنمية البلدان العربية بما فيها البلدان الأقل نمواً، وبدا أيضاً على نحو يحمل بلدان الفائض مزيداً من الأعباء المالية الإضافية. ولذلك قررت تلك البلدان الانفراد بإدارة العقد بعيداً عن المنظمات العربية الشمولية، ثم تصدت لما تقرر في الاستراتيجية من دعم كل من الصندوق العربي للانماء وصندوق النقد العربي حتى لا تتعرض لمزيد من الأعباء المالية التي تذهب بعيداً عن التعامل الثنائي إلى عمل مشترك لا يخضع لسيطرتها المباشرة. من جهة أخرى فإن المحاولات التي قام بها مجلس الوحدة **لتنسيق الخطط** لم تجد أذناً صاغية.

د ـ وعندما سعت الأمانة العامة الاقتصادية للجامعة إلى وضع خطة قومية للعمل المشترك، **وفقاً لما نصت عليه الاستراتيجية، رفضتها تلك البلدان بدعوى أنها لا تمثل مشروعات مشتركة**. وفي الوقت نفسه أدت المشاكل التي تعرضت لها تلك البلدان بقيام حرب الخليج وتدهور أوضاع سوق النفط إلى توقف العمل بعقد التنمية، وهكذا **انتهت جميع الوثائق التي أقرها مؤتمر قمة عمان إلى التوقف**. ولذلك سعت الأمانة العامة إلى انقاذ الموقف بالاقتصار على قضية لا يعتقد بوجود اختلاف عليها وهي **الأمن الغذائي**، ومع ذلك فلا تزال المنظمات المعنية بشؤون الغذاء والتمويل تدرس المشروعات المشتركة للأمن الغذائي.

هـ ـ وفي إطار **تجريد مجلس الوحدة** من أبسط واجباته أعاد المجلس الاقتصادي إحياء فكرة اتفاقات التبادل التجاري في شكل **اتفاقية جديدة لتيسير وتنمية التبادل التجاري** بين الأقطار العربية، جعلت المجلس الاقتصادي، وليس مجلس الوحدة، مسؤولاً عن تنفيذها. وجاءت هذه الاتفاقية خلواً من أي اشارة إلى استهداف الوصول إلى سوق مشتركة. بل إن الدراسات التي كلفت المنظمات المعنية بإجرائها حول انتقال اليد العاملة انتهت إلى التوصية بعدم السعي إلى عقد اتفاقية بشأنها والاكتفاء بإصدار اعلان نيات على غرار ما طلبته **البلدان العربية** من دول السوق الأوروبية. وترك الأمر إلى اتفاقات ثنائية تجتهد فيها البلدان المرسلة للعمالة لانتزاع بعض الحقوق لعمالها وفقاً لما تمليه القوى النسبية لأطراف التعامل الثنائي.

و ـ وفي إطار **تجميد المنظمات الرسمية للعمل المشترك** توقف عدد من البلدان العربية عن

دفع حصصها في معظمها، ثم تعرضت تلك المنظمات مؤخراً لعملية إعادة تقويم شاملة. وكان من بوادر تراجع دور هذه المنظمات ما تعرضت له الأوابك مؤخراً، بعد أن بدأ التجمع النفطي الخليجي يحل محل المنظمة الأوسع نطاقاً، ولم يقف الأمر بالنسبة إلى المشروعات العربية المشتركة عند حد الوصول إلى طريق مسدود، سواء ما تم منها في شكل شركات قابضة أو ما آلت إليه خطط العمل المشترك وعقد التنمية، بل تحول الأمر إلى **دفع للقطاع الخاص** لكي يمسك بزمامها من خلال مؤتمرات تنظمها الجامعة العربية للمستثمرين العرب، بدعوى اعمال الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الأقطار العربية التي صادقت عليها أيضاً قمة عمان. وهي اتفاقية تعطي المستثمر العربي كل الضمانات والامتيازات دون أن تشير إلى أي التزام بخطة مشتركة للتنمية. وهنا أيضاً أعطي الإشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية إلى المجلس الاقتصادي لا إلى مجلس الوحدة، وهكذا تم تجريد هذا الأخير من جميع أذرع السوق المشتركة.

ز ـ وقد أدى تخلي مصر في السبعينات عن دورها القومي، ثم استبعادها في النهاية من التنظيمات التكاملية العربية، إلى **تغذية النزعات الاقليمية** التي بدأها المغرب العربي في منتصف الستينات ساعياً إلى تحقيق تنسيق مسبق بين عدد من الصناعات المنتقاة في إطار محاولة لتنمية التبادل التجاري وتيسير المدفوعات. غير أنه لم يستطع تحقيق نتيجة تذكر منها فتوقفت في منتصف السبعينات. وتعددت محاولات مصر لإقامة تكامل بينها وبين السودان، غير أن هذه المحاولات المتكررة تعرضت للتوقف، وسعى السودان مؤخراً إلى تعديلها منتقداً ما تم في السابق بأنه أرهق التجربة بتعقيدات مؤسسية لا مبرر لها. وشهدت الثمانينات مولد كيان اقليمي جديد هو **مجلس التعاون الخليجي**(*) الذي أقر اتفاقية اقتصادية تستهدف إنشاء سوق خليجية مشتركة من خلال منطقة تجارة حرة ثم منطقة جمركية، وأجاز انتقال مواطنيه داخل تلك السوق، ثم قام بوضع استراتيجية مشتركة للتنمية لأعضائه وإلى اتباع ما سمّاه «التخطيط التكاملي»، وصياغة نموذج رياضي للإقليم للربط بين مسارات التنمية في البلدان الخليجية، مستعيناً بخبرات أجنبية. أي انه استهدف تحقيق كل طموحات اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ولكن في نطاق اقليمي لا قومي، دون أن يكون هناك ما يشير، من قريب أو بعيد، إلى وجود منظور قومي يسعى إلى تحقيقه على المدى البعيد. بل إن المجلس ركز اهتمامه على القضايا الاقليمية التي أثارها تزايد ارتباط اقتصادات أعضائه بالمعسكر الرأسمالي، فانساق إلى حوارات مع السوق الأوروبية المشتركة، وشاركته الأوابك هذه الحوارات.

خاتمة

يتضح من المقارنة السابقة بين العقدين موضع الدراسة أن التكامل الاقتصادي العربي شهد تطوراً جذرياً في جانبيه النظري والتطبيقي، **وأن** ما حدث فيه لا ينفصل عما حدث في مجال الوحدة القومية. ففي البداية كانت المفاهيم النظرية السائدة مستوردة من التحليل الذي أجري على اقتصادات قطعت شوطاً من التقدم تريد الحفاظ عليه ثم دفعه إلى الأمام، بينما لم تنل الوحدة السياسية حظها من التأصيل النظري. ورغم ادراك الارتباط القوي بين الوحدتين السياسية والاقتصادية والتنمية فإن التحليل النظري لم يدرك التفاوت بين الدول المتقدمة والدول النامية من

(*) أعد هذا البحث قبل قيام كل من مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي (التحرير).

حيث أولويات مراحل التكامل. وقد أوضحنا أن الاختلاف بين المرونات النسبية لكل من الطلب والعرض الكليين يجيز للدول المتقدمة التركيز في البداية على جانب الطلب، ومن ثم اتساع السوق على أن تعود بعد ذلك إلى إدارة جانب العرض، مستخدمة أدوات السياسة الاقتصادية التي تلائم نظماً تعمل وفق قوى السوق. أما في الدول النامية فإن الأمر يقتضي البدء بتركيز على جانب العرض من خلال التحكم في هيكل الطلب، ثم الانتقال فيما بعد إلى السماح للطلب بأن يأخذ دوره في تحريك الاقتصاد المتكامل، الأمر الذي يعني البدء بإنماء تكاملي يعقبه تكامل انمائي. وقد أدى التطور في نظريات التكامل والتنمية في المجتمعات النامية إلى التقاء بين الجانبين من خلال وضوح ضرورة اتباع مناهج مستقلة للتنمية تقوم على أساس توجه نحو اشباع الحاجات الأساسية في إطار من الاعتماد الجماعي على النفس.

من جهة أخرى فقد استجد عدد من المتغيرات العالمية أثر في تجارب التكامل والوحدة في مناطق أخرى من العالم. فقد وصلت معظم التجمعات التكاملية في العالم الثالث إلى طريق مسدود بسبب اعتمادها المنطلق النظري المخطىء نفسه، وأدخل بعضها تعديلات لم يتضح بعد مدى جدواها. وفي الوقت نفسه تعددت الأساليب التي استحدثها الاستعمار الجديد من أجل الاستمرار في استلاب ثروات العالم الثالث والحد من جهود التنمية والتكامل فيه، بل تطويعها لمصلحته. ومع تغلب الأدوات الاقتصادية لهذا الاستعمار على الأدوات السياسية والعسكرية التي ألفها الاستعمار القديم، استسلمت أوروبا لتراجع مساعي الوحدة السياسية فيها. وإذا كان هذا جائزاً في دول تمسك بزمام الاستعمار الجديد فإنه بحد ذاته يجعل التوجه الوحدوي أشد لزوماً لمجموعات دول العالم الثالث. ولذلك ارتبط تراجع المد القومي بمصالح الاستعمار الجديد الذي غذّاه بشدة مستخدماً في ذلك أطواق التبعية التي استسلمت لها الدول النامية المتمسكة بالمناهج القطرية للتنمية.

ورغم سنوح فرصة نادرة أمام الوطن العربي لتغذية مسيرته الوحدوية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فإن تدفق الأموال النفطية قاده إلى نتائج عكسية، حيث أنشأ تكالباً على المال تذبذبت فيه قواعد التكامل، وبدأت تروج فيه مفاهيم جديدة كالمشروعات (أو بالأحرى الشركات القابضة) المشتركة والعمل المشترك والتحلل من النمط المرحلي للتكامل، ثم ظهور نزعات تكاملية اقليمية، مع التمسك بأنماط انمائية قطرية تبعية. وقد ساعد على ذلك تراجع التوجه التقدمي، ومن ثم التوجه الوحدوي لمصر التي كان لثقلها أثره البارز في المسيرة العربية خلال الخمسينات والستينات. وقد رحبت أطراف عربية عديدة بهذا الانحسار لدور مصر أملاً في الحلول محلها في صدارة الوطن العربي. وعلى الرغم من اتفاق العرب (من دون مصر) عام ١٩٨٠ على عدد من المواثيق التي كان يمكن أن تصحح من تدهور المسيرة فقد توقف تنفيذ تلك المواثيق من لحظة التصويت عليها. **بل إن الفلسفة التي قامت عليها تلك المواثيق كانت تشير إلى صراع بين مجلس** الوحدة، وما وراءه من مفاهيم، والمجلس الاقتصادي الذي رأت فيه دول، تحبذ التعامل الثنائي عن متعدد الأطراف، مسرحاً مناسباً للهيمنة على العمل المشترك دون التقيد بقراراته إذ إنها غير ملزمة. وتدهورت التجزئة العربية إلى حروب عصفت بثمار التنمية في كثير من الأقطار العربية، وزادت ـ بحكم مواقعها ـ من حدة مشكلة الانكشاف الغذائي التي تهدد الوطن العربي. والأدهى من كل ذلك أن الحكومات التي تحمل شعارات الوحدة والتقدمية عملت على تغذية التردي بدلاً من إيقافه □